التسلق السياسي على الثورة السورية

المركز السوري سيرز
الباحث القانوني أحمد محمد الخالد

تستمد الثورة السورية شرعيتها من استبداد النظام وفساده وإجرامه ومصادرته حقوق السوريين ولكن مع ذلك فإن الثورة السورية المباركة كغيرها من ثورات الربيع العربي تحتاج إلى تعزيز شرعيتها , وتحصين ذاتها , وهذا يتعلق بحفاظها على مسارها , وأهدافها السامية، وبتصويب خطاباتها وطرق كفاحها واحترامها إرادة شعبها.

لم يستطع أي جسم سياسي ثوري سوري أن ينتزع من المجتمع الدولي اعترافاً قانونياً به على غرار الاعتراف الذي يتم بالحكومات الرسمية، والذي يخوله شغل مقاعد الجمهورية العربية السورية في الأمم المتحدة والجامعة العربية والمنظمات الدولية التي لا يزال النظام يشغل مقاعدها، ونقل كافة ممتلكات ومرافق وأموال الدولة السورية بما فيها السفارات والقنصليات والبعثات الخارجية والحسابات البنكية التابعة لها إلى الجسم السياسي الثوري.

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتراف بالدولة لا يعني الاعتراف بشرعية أو مشروعية من يحكمها فسورية معترف بها كدولة في كافة المحافل الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ولكن من يحكمها عصابة اغتصبت السلطة منذ أكثر من أربعين عاماً، وبتعبير آخر هو أن القانون الدولي لا يقيم وزناً للاعتراف بالدول من منظور احترامها للقانون الدولي أو لشرعة حقوق الإنسان فالدولة كيان مستقل عن الأشخاص الذين يحكمونها تتطور وتتغير بتغير الظروف ولكن من الناحية الجيوسياسية تبقى الدول مهما تغيرت الهيئات الحاكمة لها طالما حققت الشروط الواجب توافرها لقيام الدولة (الشعب، الإقليم، السيادة) ولكن الشيء الذي يمكن أن يتغير هو الاعتراف بالهيئات الحاكمة بحيث يمكن نقل هذا الاعتراف من هيئة إلى أخرى كما يحدث عند الاعتراف بالحكومات التي تأتي بعد الانقلابات العسكرية.

الواقع الدولي أثبت خلال السنوات الأخيرة أن الاعتراف لا يكون بالدول الجديدة فقط، بل يتعداها إلى الاعتراف بأوضاع معينة كالاعتراف بالثائرين، والاعتراف بالمحاربين، والاعتراف بالحكومة الفعلية، ويقول البعض بنوع رابع وهو الاعتراف بالأمة، فالاعتراف إذاً يمكن أن يعطى لكيان سياسي ما ريثما تستكمل الدولة كافة أركانها وهو ما حصل

بالنسبة للسلطة الفلسطينية والاعتراف الذي منحه المجتمع الدولي للمجلس الوطني الليبي عقب اندلاع الثورة الليبية ضد القذافي وهو الشيء الذي لم تحصل عليه الثورة السورية.
أما فيما يتعلق بالاعتراف بالأحوال الناشئة عقب اندلاع الثورات في بعض الدول، فإن هذا الأمر غالباً ما يخضع لمواقف المجتمع الدولي وتناقضاتها، حيث يخضع الاعتراف في هذه الأحوال لاعتبارات سياسية تبعاً لمصالح هذه الدولة أو تلك وغالباً ما تكون هذه المصالح ضيقة وغير إنسانية في أحوال كثيرة، وهو ما تعاني منه الثورة السورية منذ أعوام حيث قدم الشعب السوري مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين، إضافة إلى التدمير والتخريب والتهجير القسري ولم يدفع ذلك كله المجتمع الدولي إلى الاعتراف القانوني بالثورة السورية بل على العكس من ذلك لا يزال المجتمع الدولي يربط سورية بعصابة الأسد رغم اعتراف كافة المنظمات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الدولية بارتكاب تلك العصابة أبشع الجرائم في تاريخ البشرية الحديث. ووفقاً لهذا التوصيف لا تزال العصابة الأسدية هي من تحظى بهذا الاعتراف القانوني الدولي كممثلة للدولة السورية في حين لم تحصل المعارضة الممثل الشرعي للشعب السوري إلا على اعتراف سياسي (ولم تحصل على اعتراف قانوني) ليس لأنها تخالف القانون الدولي بل لأن المصالح الضيقة لبعض الدول في المنطقة تقتضي ذلك، ومع ذلك هناك تقصير واضح من قبل المعارضة السورية في حصولها على الاعتراف الدولي بها.

هيئة التنسيق في دمشق حزيران 2011

هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي حلف مؤلف من شخصيات وأحزاب معارضة
عقب اندلاع الثورة في سورية في آذار 2011، اجتمع عدد من المعارضين السياسيين لإنشاء قوة موحدة تضم أحزاب وشخصيات من مختلف التكتلات السياسية.
كان بعض هؤلاء قد شارك في محاولات عدة سابقة أبرزها في العام 2005 حين أعلن عن توقيع وثيقة "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي"، الذي جمع حتى الآن أكبر عدد من الموقِعين الداعين إلى بناء دولة ديمقراطية. لكن هذا الحلف لم يدم طويلاً نتيجة

خلافات داخلية أدت الى انسحاب جماعة الإخوان المسلمين في العام 2006 ووقف أنشطة المعارضة عقب بداية الحوار غير المباشر مع نظام الأسد في العام 2008.
ثم انسحب حزب الاتحاد العربي الديمقراطي في كانون الثاني 2008، وحزب العمل الشيوعي وحزب البعث الديمقراطي الاشتراكي في أيلول 2008.
عقب اندلاع الثورة في سورية في آذار 2011، دعا كل من برهان غليون، وميشيل كيلو، وحسين العودات، وعارف دليلة، وحبيب عيسى، وعبد العزيز الخير، وحازم نهار، أحزاب المعارضة كافة إلى الالتقاء مجددًا، على الرغم من الخلافات السياسية والشخصية بين المعارضين، وذلك لوضع رؤية واحدة للأحداث، وتمخض عن ذلك الإعلان عن تأسيس هيئة التنسيق في دمشق في حزيران 2011 ، غير أنها واجهت صعوبة في جمع معارضة الداخل والخارج، وبخاصة الالتقاء مع المجلس الوطني السوري.
جرت محاولات عدة لتوحيد معارضة الداخل والخارج، أولها في الدوحة في أيلول 2011، حيث اجتمع ممثلون عن هيئة التنسيق، وإعلان دمشق، والإخوان المسلمين، والتيار الإسلامي المستقل، لمناقشة الوضع السوري ووضع برنامج سياسي موحد. وتم الاتفاق على تشكيل ائتلاف وطني سوري يعلن عنه في دمشق ويضم الجهات المجتمعة الأربعة، لكن هذا الاتفاق لم يدم طويلاً وخاصة عندما برزت مبادرة جامعة الدول العربية في أيلول 2011 والتي اقترحت بقاء الرئيس السوري المجرم في السلطة لسنتين إضافيتين، مما أدى الى انسحاب الإخوان المسلمين من الاتفاق.
ونظراً إلى الاختلافات السياسية مع المجلس الوطني السوري، امتنعت هيئة التنسيق عن حضور مؤتمرات مجموعة "أصدقاء سورية " في تونس في شباط 2012، وفي اسطنبول وباريس في نيسان 2012.
وكانت تركيا قد اعترفت، في غضون ذلك، بالمجلس الوطني السوري بصفته الممثل الشرعي للمعارضة، بينما دعت المملكة العربية السعودية وقطر إلى تسليح الجيش السوري الحر، في خطوة عارضتها هيئة التنسيق الوطنية. إلا أن هذه الأخيرة اجتمعت، إلى جانب المجلس السوري الوطني وممثلين من مجموعات المعارضة وائتلافاتها الأخرى، في مؤتمر عقد في القاهرة برعاية الجامعة العربية في الثاني والثالث من تموز2012. وأصدر المجتمعون وثيقتين ختاميتين تحددان ميثاقاً وطنياً وخطة سياسية

مشتركة للمرحلة الانتقالية، وتتفقان بعبارات عامة على دعم الجيش السوري الحر، وحل حزب البعث، وإقصاء بشار الأسد المجرم وشخصيات أخرى بارزة من النظام، عن الاضطلاع بأي دور في العملية الانتقالية. بيد أن المجتمعين لم يتمكنوا من الاتفاق على تشكيل هيئة موحدة تمثل المعارضة.[1]

تمحورت أبرز خلافات هيئة التنسيق مع المجلس الوطني السوري حول مبدأ التفاوض أو عدم التفاوض مع الحكومة. فقد دعت هيئة التنسيق إلى التفاوض في بداية الأحداث، من دون المطالبة بإسقاط الرئيس بشار الأسد المجرم، وهو شرط يصر عليه المجلس الوطني [2]. كما برزت مشكلة تسليح الجيش السوري الحر، الذي تعتبره هيئة التنسيق جزء أساسي من الثورة وتعترف بدوره في حماية المجتمع المدني، لكن لا تؤيد الأصوات الداعية إلى تسليحه، وتطالب بإيجاد حلول سياسية من خلال الضغط على الحكومة من الداخل.

ضمت هيئة التنسيق الوطنية عند تأسيسها شخصيات وأحزاب معارضة، أبرزها التجمع الوطني الديمقراطي المكون بدوره من خمسة أحزاب، أكبرهم حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي الذي يرأسه حسن عبد العظيم، وهو الناطق الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي ورئيس هيئة التنسيق الوطنية.

كما يضم التجمع الوطني الديمقراطي حزب العمال الثوري العربي المتمثل بحازم نهار، وحزب العمل الشيوعي المتمثل بعبد العزيز الخير، وحركة الاشتراكيين العرب المتمثلة بمنير البيطار، وحزب الاتحاد السرياني، إضافة الى حزب الشعب الديمقراطي الذي لم يكن له تمثيل ضمن المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق.

كما ضمت الهيئة أحزاب تجمع اليسار الماركسي، وحركة معاً من أجل سورية حرة ديمقراطية التي أسسها المعارض منذر خدام، ولجان أحياء المجتمع المدني المستقلين.

بالنسبة للتمثيل الكردي، ضمت هيئة التنسيق عند تأسيسها أربعة أحزاب ممثلة بعضوين في المكتب التنفيذي هما صالح مسلم محمد ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي ونصر الدين ابراهيم ممثل الحزب الديمقراطي الكردي في سورية "البارتي".

[1] للمزيد راجع: http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48397

[2] ويصر على هذا المطلب الشعب الثائر برمته ، فالثورة السورية ليست حركة تصحيحية أو معارضة .

لكن الأحزاب الكردية، باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي، انسحبت من الهيئة في كانون الثاني 2012، بعد أن كانت قد ساهمت في تشكيل المجلس الوطني الكردي في تشرين الأول 2011 الى جانب أحزاب كردية أخرى كانت انضمت إلى المجلس الوطني السوري .[1]

أعربت هيئة التنسيق عن انفتاحها للتحاور مع القوى والهيئات والدول كافة من أجل شرح مواقفها وقراءة مواقف تلك القوى والدول على قواعد احترام السيادة الوطنية .

وبتقديري لم تحظى هيئة التنسيق الوطنية بالاعتراف الدولي إلا من قبل الدول التي وقفت مع النظام المجرم كروسيا والصين وايران وبعض الدول الأخرى .

فقد استقبلت روسيا وفدًا من هيئة التنسيق في كانون الثاني ونيسان 2012، ولاسيما أنها من الدول الداعية إلى الحوار السياسي بين الحكومة السورية والمعارضة[2]. كما استقبلت الصين وفداً من هيئة التنسيق في شباط 2012.

كما زار وفد من الهيئة إيران في كانون الثاني 2012، ويقال إن الزيارة نظمت بالتنسيق مع الحكومة السورية[3].

لكن علاقة هيئة التنسيق بدول الخليج عامة أقل من ودية، خاصة مع المملكة العربية السعودية وقطر، بسبب الاختلاف حول مسألة الانخراط أو عدم الانخراط في الحوار مع الحكومة السورية ممثلة بالمجرم بشار الأسد، وحول تسليح المعارضة.

كما أن العلاقة بتركيا ضعيفة أيضاً بسبب الموقف التركي الداعم للمجلس الوطني السوري .

مبادرة كوفي عنان (حزيران 2012) التي أوصلت إلى جينيف 1

خطة سلام مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية لسورية، بدأت في شباط 2012 وتفترض الخطة وقفاً لإطلاق النار من جميع الأطراف ابتداءً من العاشر من نيسان 2012:

[1] الثائرين من الأكراد الأحرار تم تمثيلهم في المجلس الوطني السوري أما من لديه مشاريع خاصة على حساب البلد لجأ إلى الاجسام الأخرى .

[2] حيث أن روسيا تدعو بشدة للعودة لحضن النظام والتحول من ثورة شعبية إلى معارضة وفق مقاييس النظام المجرم .

[3] معارضة تم تكليفها من قبل النظام المجرم من أجل تفتيت المعارضة وإنهاء دورها السياسي .

(1) الالتزام بالتعاون مع المبعوث في عملية سياسية تشمل كل الأطياف السورية لتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري وتهدئة مخاوفه ومن أجل هذا الغرض الالتزام بتعيين وسيط له سلطات عندما يطلب المبعوث ذلك.

(2) الالتزام بوقف القتال والتوصل بشكل عاجل إلى وقف فعال للعنف المسلح بكل أشكاله من كل الأطراف تحت اشراف الأمم المتحدة لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد.

ولتحقيق هذه الغاية على الحكومة السورية أن توقف على الفور تحركات القوات نحو التجمعات السكنية وانهاء استخدام الاسلحة الثقيلة داخلها وبدء سحب النقاط العسكرية داخل وحول التجمعات السكنية.

ومع اتخاذ هذه الإجراءات على الأرض فعلى الحكومة السورية أن تتعاون مع المبعوث للتوصل إلى وقف دائم للعنف المسلح بكل أشكاله من كل الأطراف مع وجود آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة.

وسيسعى المبعوث إلى التزامات مماثلة من المعارضة وكل العناصر المعنية لوقف القتال والتعاون معه للتوصل إلى وقف دائم للعنف المسلح بكل أشكاله ومن كل الأطراف مع وجود آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة.

(3) ضمان تقديم المساعدات الإنسانية في الوقت الملائم لكل المناطق المتضررة من القتال ولتحقيق هذه الغاية وكخطوات فورية قبول وتنفيذ وقف يومي للقتال لأسباب إنسانية وتنسيق التوقيتات المحددة وطرق الوقف اليومي للقتال من خلال آلية فعالة بما في ذلك على المستوى المحلي.

(4) تكثيف وتيرة وحجم الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفياً وبوجه خاص الفئات الضعيفة والشخصيات التي شاركت في أنشطة سياسية سلمية والتقديم الفوري دون تأخير عبر القنوات الملائمة لقائمة بكل الأماكن التي يجري فيها احتجاز هؤلاء الأشخاص والبدء الفوري في تنظيم عملية الوصول إلى تلك المواقع والرد عبر القنوات الملائمة على الفور على كل الطلبات المكتوبة للحصول على معلومات عنها أو السماح بدخولها أو الإفراج عن هؤلاء الأشخاص.

(5) ضمان حرية حركة الصحفيين في أنحاء البلاد وانتهاج سياسة لا تنطوي على التمييز بينهم فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول.

(6) احترام حرية التجمع وحق التظاهر سلميا كما يكفل القانون. [1]

كما استضاف مكتب الأمم المتحدة بمدينة جنيف في سويسرا يوم 30 يونيو/ حزيران 2012 اجتماعاً لـ "مجموعة العمل من أجل سورية " بناء على دعوة كوفي أنان مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية في ذلك الوقت.

وضمّ الاجتماع كلاً من الأمين العام للأمم المتحدة و الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية الاتحاد الروسي وتركيا والصين وفرنسا وقطر (رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سورية) والعراق (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية) والكويت (رئيسة مجلس وزراء الخارجية التابع لجامعة الدول العربية) والمملكة المتحدة و إيرلندا الشمالية والولايات المتحدة وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ،بوصفهم مجموعة العمل من أجل سورية ،برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسورية ،وتبنى المؤتمر ست نقاط أساسية لحل الأزمة السورية عرفت بخطة كوفي أنان واضع هذه النقاط .

نقاط كوفي أنان الست لحل الأزمة السورية:

أولاً: الالتزام بالعمل مع أنان من أجل عملية سياسية شاملة يقودها السوريون.

ثانياً: الالتزام بوقف جميع أعمال العنف المسلح، بما في ذلك وقف استخدام الأسلحة الثقيلة وسحب القوات ووقف تحركات قوات الجيش باتجاه المناطق المأهولة بالسكان.

ثالثاً: تطبيق هدنة يومية لمدة ساعتين للسماح بإدخال المساعدات إلى جميع المناطق المتضررة من القتال.

[1] للمزيد راجع:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/1/26/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%811

رابعاً: الإفراج عن جميع من جرى اعتقالهم تعسفياً، بمن فيهم المعتقلون لقيامهم بنشاطات سياسية سلمية.

خامساً: الاتفاق على ضمان حرية الحركة للصحافيين في جميع أنحاء البلاد وتبني سياسة لا تقوم على التمييز بشأن منحهم تأشيرات لدخول البلاد.

سادسا: الاتفاق على حرية تكوين المؤسسات وحق التظاهر السلمي على أنها حقوق مضمونة قانونياً.

موقف المعارضة الداخلية[1]:

رحبت أطراف من المعارضة السورية الداخلية بنتائج اجتماع مجموعة العمل حول سورية في جنيف، مؤكدة أن كل ما يساهم في وقف نزيف الدم سيجد ترحيباً ودعماً من الشعب السوري.

موقف المعارضة الخارجية [2]:

شدد رئيس المجلس الوطني السوري عبد الباسط سيدا على أن أي حل للوضع في سورية لا يمكن أن يكون فاعلاً من دون تنحي الرئيس السوري بشار الأسد والزمرة التي حوله، لافتاً إلى أن أي جهد في سبيل تشكيل حكومة وحدة وطنية يجب أن توضع له آليات واقعية.

الموقف الدولي من جنيف 1:

أيدت غالبية الدول خطة أنان لحل الأزمة السورية التي اتفق عليها في جنيف 1

حصل تباين في التفسيرين الروسي والأميركي لنتائج مؤتمر "جنيف1"

وقد أكد وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" أن البيان الختامي للمؤتمر لا يتضمن شرط تخلي الرئيس السوري بشار الأسد عن منصبه، بينما رأت وزيرة الخارجية الأميركية "هيلاري كلينتون" أن المؤتمر "يمهد لمرحلة ما بعد الأسد".[3]

[1] المقصود بالمعارضة الداخلية : المعارضة التي تعيش داخل مناطق سيطرة النظام المجرم .
[2] المعارضة الخارجية : المعارضة التي تعيش خارج البلد .
[3] للمزيد راجع :http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-293.htm

النتيجة النهائية لجنيف 1:

لم يتمّ تطبيق بنود جنيف1، بسبب الاختلاف بين الدولتين الكبيرتين روسيا وأمريكا على تحديد مصير رئيس النظام المجرم؛ فأمريكا فسّرت المؤتمر بأنه يمهد لما بعد الأسد، وروسيا قالت: إن جنيف 1 لم يتحدث عن مصير الأسد، وما يزال مؤتمر جنيف1 حتى الآن الوثيقة السياسية الوحيدة حول سورية الحائزة على توافق دولي وعربي وإقليمي، مكلّلة بموافقة مجلس الأمن.

وثيقة العهد الوطني التي أقرها مؤتمر المعارضة السورية المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 2-2012/7/3 (مؤتمر القاهرة 1)

تعاهد المؤتمرون على أن يقرّ دستور جديد للبلاد مضمون هذا العهد:

• الشعب السوري شعب واحد، تأسّست لحمته عبر التاريخ على المساواة التامّة في المواطنة بمعزل عن الأصل أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الإثنيّة أو الرأي السياسي أو الدين أو المذهب، على أساس وفاق وطنيّ شامل، لا يجوز لأحد فرض دينٍ أو اعتقادٍ على أحد، أو أن يمنع أحداً من حريّة اختيار عقيدته وممارستها. النساء متساوون مع الرجال، ولا يجوز التراجع عن أيّ مكتسبات لحقوقهنّ. كما يحقّ لأيّ مواطن أن يشغل جميع المناصب في الدولة، بما فيها منصب رئيس الجمهوريّة، بغض النظر عن دينه أو قوميّته، رجلاً كان أم امرأة. هكذا يفخر الشعب السوري بعمقه الحضاريّ والثقافي والدينيّ الثري والمتنوّع، ممّا يشكّل جزءاً صميماً من ثقافته ومجتمعه، ويبني دولته على قاعدة الوحدة في التنوع، بمشاركة مختلف مكوّناته دون أيّ تمييزْ أو إقصاء.

• الإنسان هو غايّة العلاقة بين أبناء الوطن الواحد، التي تتأسّس على الالتزام بالمواثيق والعهود الدوليّة لحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، اللتان كرستهما البشريّة، وضمان التمتّع بهذه الحقوق للمواطنين والمقيمين على السواء.

• الشعب السوري حرّ وسيّد على أرضه ودولته وهما وحدة سياسية لا تتجزّأ ولا يجوز التخلّي عن أيّ شبرٍ فيها، بما في ذلك الجولان المحتلّ. وللشعب السوري الحقّ في النضال من أجل استعادة أراضيه المحتلّة بكلّ الوسائل الممكنة.

• تشكّل الحريّات الفرديّة والعامّة والجماعيّة أساساً للعلاقة بين أبناء الوطن الواحد، وتكفل الدولة الحريات العامّة، بما فيها حرية الحصول على المعلومة والإعلام، وتشكيل الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب السياسية، وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، وحرية التظاهر والإضراب السلميين. وتضع قواعداً لصون هذه الحريّات من هيمنة عالم المال أو السلطة السياسية. كما تكفل الدولة السورية احترام التنوّع المجتمعي ومعتقدات ومصالح وخصوصيّات كل أطياف الشعب السوري، وتقرّ بالحقوق الثقافية والسياسية لكلّ مكوّناته وتطلّعها للتطور والرعاية.

• يضمن الدستور إزالة كافّة أشكال التمييز ضد المرأة، ويسعى لخلق المناخ التشريعي والقانوني الذي يؤمّن تمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فيما يتفق مع كلّ المواثيق الدوليّة ذات الصلة بما يتناغم مع الثقافة المجتمعية.

• تقرّ الدولة السوريّة بوجود قومية كرديّة ضمن أبنائها، وبهويّتها وبحقوقها القوميّة المشروعة وفق العهود والمواثيق الدوليّة ضمن إطار وحدة الوطن السوري. وتعتبر القومية الكردية في سورية جزءاً أصيلاً من الشعب السوري. كما تقرّ الدولة بوجود وهويّة وحقوق قوميّة مماثلة للقوميتين السريانية الأشورية والتركمانية السوريتين وتعتبران جزءاً أصيلاً من المجتمع السوري.

• سورية هي جزء من الوطن العربي، ترتبط شعوبه بوشائج الثقافة والتاريخ والمصالح والأهداف الكبرى والمصير المشترك. وسورية عضو مؤسّس في جامعة الدول العربيّة، تتطلّع إلى توثيق مختلف أشكال التعاون والترابط بين البلدان العربيّة.

• يلتزم الشعب السوري دعم الشعب الفلسطيني وحقّه في إنشاء دولته الحرّة السيّدة المستقلّة وعاصمتها القدس.

• تربط الشعب السوري بجميع الشعوب الإسلامية الأخرى جذور تاريخية مشتركة وقيم إنسانيّة مبنية على الرسالات السماوية.

• سورية جزء من المنظومة العالمية وهي عضو مؤسّس في هيئة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرّعة عنها، ولذا فهي ملتزمة بمواثيقها، وتسعى مع غيرها من دول العالم

لإقامة نظام دولي بعيد عن جميع النزاعات المركزية والهيمنة والاحتلال، نظام قائم على التوازن في العلاقات وتبادل المصالح والمسؤولية المشتركة في مواجهة التحديات والأخطار العامة التي تهدّد أمن وسلام العالم.

• الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة التي تتحقّق من خلال نظامٍ جمهوري ديموقراطي مدنيّ تعدّدي، يسود فيه القانون ويقوم على المؤسسات. ولا يجوز فيه الاستئثار بالسلطة أو توريثها بأيّ شكلٍ كان.

• تقوم مؤسّسات الحكم في الدولة السورية على أساس الانتخابات الدوريّة والفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مبدأ التداول على السلطة عبر الانتخاب السرّي والحرّ، واحترام نتائج الانتخابات التي يقررها صندوق الاقتراع مهما كانت.

• يقرّ دستور جديد أسس النظام الديموقراطي التعدّدي المدني ونظام انتخابي عصريّ وعادل يضمن حق مشاركة كافّة التيارات الفكرية والسياسية، ضمن قواعد تؤمّن أوسع تمثيل للشعب استقرار النظام البرلماني، وتضبط بشكلٍ دقيق الموارد المالية وإنفاق الأحزاب والجماعات السياسية.

• الجيش السوري هو المؤسسة الوطنية التي تحمي البلاد وتصون استقلالها وسيادتها على أراضيها، تحرص على الأمن القومي ولا تتدخّل في الحياة السياسية.

• تعتمد الدولة مبدأ اللامركزية الإدارية، بحيث تقوم الإدارة المحلية على مؤسسات تنفيذية تمثيليّة تدير شؤون المواطنين والتنمية في المحافظات والمناطق، بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة ومتوازنة.

• تصون الدولة الملكية الخاصة، التي لا يجوز الاستيلاء عليها إلاّ للمنفعة العامة ضمن القانون ومقابل تعويض عادل، دون أن يعاد تجييرها لمصالح خاصّة.

• تصون الدولة المال العام والملكيّة العامّة لمنفعة الشعب، وتقوم سياستها على العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة المستدامة وإعادة توزيع الدخل والثروة عبر النظام الضريبي بين الفئات الاجتماعية وبين المناطق، وكذلك على ضمان حريّة الاستثمار

والمبادرة الاقتصادية وتكافؤ الفرص والأسواق ضمن ضوابط تكافح الاحتكار والمضاربات وتحمي حقوق العاملين والمستهلكين.

• تلتزم الدولة السورية إزالة كافّة أشكال الفقر والتمييز ومكافحة البطالة بهدف التشغيل الكامل الكريم اللائق والإنصاف في الأجور، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنيّة، وتحقيق التنمية المتوازنة وحماية البيئة، وتأمين الخدمات الأساسيّة لكلّ مواطن: السكن والتنظيم العمراني، ومياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، والكهرباء، والهاتف والانترنيت، والطرق والنقل العام، والتعليم والتأهيل النوعيين، والتأمين الصحيّ الشامل ومعاشات التقاعد وتعويضات البطالة، بأسعارٍ تتناسب مع مستويات المعيشة.

تم إعداد الصياغة الأولى لهذه الوثيقة واعتمادها من قبل اللجنة التحضيرية للعرض على مؤتمر المعارضة السورية، وجرى مناقشتها في الجلسة الأولى من جلسات عمل المؤتمر، وتم إقرار بعض التعديلات عليها واعتمادها من قبل المشاركين في المؤتمر في جلسة العمل الختامية مساء يوم 2012/7/3.

فالرؤية السياسية المشتركة لملامح المرحلة الانتقاليّة كما أقرها مؤتمر المعارضة السورية المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 2012/7/3

اسقاط السلطة الحاكمة والمرحلة الانتقاليّة:

مرحلة اسقاط السلطة الحاكمة هي مرحلة النضال والإصرار حتّى اسقاط بشار الأسد ورموز السلطة. والمرحلة الانتقاليّة هي المرحلة الفاصلة بين هذا الاسقاط وبين انتخاب رئيس وبرلمان على أساس دستور جديد للدولة السورية، وانبثاق حكومة تمثّل البرلمان المنتخب. كلا المرحلتين تتطلّبان لإتمامهما إجراءات توافقيّة بين قوى المعارضة على الصعد السياسيّة والقانونيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وكذلك على صعيد العدالة الانتقاليّة.

ـ مرحلة إسقاط السلطة الحاكمة:

لن يتمّ الوفاء لتضحيّات ومعاناة الشعب السوري من أجل الحريّة والكرامة إلاّ عبر إسقاط رموز السلطة الأساسيين، لأنّ وجودهم يشكّل عائقاً في سبيل تشييد الدولة المدنيّة

الديموقراطيّة التعدديّة، دولة المساواة في المواطنة والحريّات، التي سيصنعها السوريون جميعهم. وسيستمرّ النضال من أجل هذا الهدف على الأسس التالية:

• يبدأ الحلّ السياسي في سورية بإسقاط بشار الأسد ورموز السلطة، ومحاسبة المتورّطين منهم في قتل السوريين.

• سيستمرّ الإصرار الثوري والإرادة الشعبية والثورة حتّى سقوط السلطة الحاكمة.

• لن يتم التغيير المنشود إلا بإرادة الشعب السوري وتضحياته مع حشد الدعم العربي والدولي الفعال لحماية وحدة وسيادة واستقرار سورية، ووضع آلية إلزامية لحماية المدنيين السوريين، وجدول زمني للتنفيذ الفوري والكامل لقرارات مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ذات الصلة. ومطالبة مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة لفرض التنفيذ الفوري لتلك القرارات.

• ضرورة توحيد جهود المعارضة على كافّة الأصعدة من أجل تحقيق إسقاط النظام بأسرع وقتٍ ممكن.

• دعم الحراك الثوري والجيش السوري الحر، والعمل على توحيد قواه وقياداته خدمة لأهداف ثورة الشعب السوري.

• دعوة كافّة الأطراف للعمل بأشدّ الحرص على حماية السلم الأهلي والوطني.

-المرحلة الانتقاليّة:

تبدأ هذه المرحلة عند لحظة سقوط بشار الأسد ورموز السلطة الأساسيين وتنتهي عند انتخاب مجلس تشريعي حرّ على أساس دستور دائم جديد.

• المرجعيّة السياسيّة والقانونيّة:

- فور سقوط بشار الأسد ورموز السلطة، تتمّ إقالة الحكومة وحلّ مجلس الشعب الحالي وتشكيل حكومة تسيير أعمال، بالتوافق بين قوى المعارضة السياسيّة والثوريّة، وسلطة الأمر الواقع الوطنيّة ومن لم تتلطّخ أيديه بدماء السوريين أو

بنهب المال العام، على أسس تتوافق مع وثائق ومقرّرات مؤتمر القاهرة، لحين تشكيل حكومة انتقالية.

- فور استلام حكومة تسيير الأعمال يتمّ حلّ حزب البعث الحاكم والمؤسسات التابعة له، والتحفّظ على أملاكه وإعادتها للدولة، على أن يسمح لأعضائه بممارسة العمل السياسي وفق القوانين الجديدة.
- تتمّ الدعوة إلى مؤتمر وطني واسع في دمشق يشمل كلّ القوى السياسيّة ومكوّنات المجتمع بدون استثناء، بهدف إقرار تشكيل جسم تشريعي مؤقت (هيئة عامّة للدفاع عن أهداف الثورة والانتقال الديموقراطي) وحكومة انتقالية من شخصيات مشهود لها بالكفاءة والنزاهة.
- يعمل الجسم التشريعي المؤقت على إصدار إعلان دستوري يستند إلى وثيقة العهد الوطني المقرّة في مؤتمر القاهرة، يتضمّن وضعية الرئاسة في المرحلة الانتقالية، وكذلك مجلس القضاء الأعلى، ومجلس الأمن الوطني، والهيئة العليا للمحاسبة والمصالحة، والهيئة العامّة للتعويضات الاجتماعيّة وإعادة الإعمار. يتولّى هذا الجسم الرقابة على السلطة التنفيذيّة، ويصدر قوانين مؤقتّة تنظّم الحياة العامّة في المرحلة الانتقاليّة، تشمل حريّات الإعلام والتظاهر وتشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيّات وإلغاء جميع المراسيم والقوانين والمحاكم الاستثنائية، كما يلغي المراسيم والقوانين التمييزيّة بحق القوميات الكردية والتركمانية والآشورية وأيّ طيفٍ آخر من أطياف الشعب السوري. كما يضع قانوناً انتخابيّاً لمجلس تأسيسي ومسودّة لدستور دائم للبلاد على أسس العهد الوطني.
- تتولّى الحكومة الانتقالية إدارة شؤون البلاد تحت رقابة الجسم التشريعي الناتج عن المؤتمر الوطني، وتعالج أولويّات إزالة الآثار الاجتماعيّة والعمرانيّة للمرحلة السابقة والنهوض بالاقتصاد الوطني.
- خلال مدّة أقصاها سنة عن تشكيله، يقوم الجسم التشريعي المؤقّت والحكومة الانتقالية بالعمل على إجراء انتخاب برلمان تأسيسي يقرّ مشروع الدستور ويطرحه على الاستفتاء العام في مدّة أقصاها ستّة أشهر.

- فور انتخاب البرلمان التأسيسي، يتمّ حلّ الجسم التشريعي المؤقّت وتشكيل حكومة جديدة على أساس الأغلبيّة التي نتجت عن الانتخابات.

- **المؤسّسة العسكريّة والأمن:**

1. عند سقوط بشار الأسد ورموز السلطة، يتمّ التوقيع بين العناصر الشريفة من الجيش النظامي ممن لم تتلطخ ايديهم بدماء السوريين، وبين الجيش السوري الحر والمقاومة المسلحة على وثيقة تفاهم تنظّم عمليّات وقف إطلاق النار وسحب الجيش إلى ثكناته وضبط الأمن وحفظ السلم الأهلي والوطني ويتم ذلك برعاية واشراف مجلس الأمن إذا اقتضى الأمر.
2. تشكل الحكومة الانتقالية مجلسا للأمن الوطني بقيادة رئيس السلطة التنفيذية، يضم في عضويته قادة عسكريين شرفاء لم تتلطخ ايديهم بدماء السوريين ومن الجيش الحر والمقاومة المسلحة وشخصيات مدنية ذات صلة، ويخضع للقواعد التي يضعها الجسم التشريعي المؤقت.
3. يتولّى مجلس الأمن الوطني عمليّات إعادة هيكلة القوّات المسلّحة والأجهزة الأمنيّة بعد إخضاعها لسلطته، بغية تطهير الأجهزة ممّن ثبت تورّطه، وحلّ الميليشيات المسلّحة (الشبيحة) وسحب السلاح من المدنيين وضمّ من يرغب من الثوّار إلى القوّات المسلّحة. كما يحرص هذا المجلس على الحفاظ على السجلات والوثائق من أجل تسهيل تحقيق العدالة الانتقالية، وحماية السجون، والحفاظ على سلامة الممتلكات العامّة والخاصّة من أيّ عبث.

- **العدالة الانتقالية:**

1. يتمّ تشكيل هيئة عامّة للمحاسبة والمصالحة الوطنيّة، تعمل تحت إشراف الجسم التشريعي المؤقت ثمّ البرلمان، انطلاقاً من أسس العهد الوطني، على:

- تحقيق العدالة لجميع الضحايا الذين تعرّضوا لانتهاكات منهجية لحقوقهم الإنسانية ولإساءة المعاملة، وتعويضهم ومحاسبة الفاعلين وإيجاد آليات تعويض إضافية اجتماعية تمنع تفاقم النزاعات الاجتماعية.

- تحقيق الشفافية في نشر وثائق وحقائق تتعلّق بسلوك مرتكبي الجرائم بالإضافة إلى تجارب الضحايا.
- خلق آليات المحاسبة والشفافيّة ومنع حصول انتهاكات جديدة أثناء تطبيق العدالة الانتقالية واستعادة إيمان وثقة المواطنين بمؤسّسات الدولة والمساهمة في تعزيز سلطة القانون والمؤسّسات الديمقراطية ومشروعيتها، بغية ترسيخ بيئة خصبة لترميم الصدوع وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة على الصعيد الوطنيّ والمحلّي.
- معالجة التأثيرات الفرديّة والجماعية للعنف والقمع والاستبداد وتوفير الدعم النفسي للأطفال والنساء وضحايا العنف.
- إزالة آثار السياسات التمييزية السابقة بما فيها إلغاء القانون 49 لعام 1980 وإزالة الإجحاف بحق نازحي الجولان وضحايا أحداث الثمانينات، وانتفاضة 2004 الكردية والمصادرات وتداعياتها، وتعويض المتضرّرين وإيجاد حلول عادلة للمشاكل المتراكمة.
- إزالة آثار السياسات والقوانين التمييزية والمجحفة بحق القومية الكردية في سورية وتداعياتها، وتعويض المتضرّرين من أبناء الشعب السوري كافة وإعادة الحقوق لأصحابها.

2. تتضمن الهيئة العامّة للمحاسبة والمصالحة الوطنيّة أصحاب اختصاصات مختلفة قانونية واجتماعية وحقوقية ونفسية وثقافية وشخصيات وطنيّة واجتماعية وفنيّة تتمتّع بالمصداقية والقدرة على التأثير من أجل تنفيذ اليات العدالة الانتقالية عبر الخطوات التالية:

- هيئة قضائية مستقلّة:

للبت في الجرائم المرتكبة من قبل النظام وتشمل مسؤولي النظام الكبار بحيث تكون نزيهة وموضوعيّة وتحقّق السرعة المنطقية في عمليات المحاسبة.

- لجنة تقصّي حقائق:

تعمل على جمع الإفادات والتحقيق في جرائم النظام أثناء الثورة وإحالتها للهيئة القضائية وتشمل القيادات العليا والصفوف الأولى من النظام.

- لجنة تاريخية:

تهدف الى التحقيق في الجرائم طويلة المدى وكشف الحقائق بما يتعلّق بجرائم النظام ضد الشعب السوري مثل مجزرة حماه وملفّ الاعتقالات السياسية والاعدامات الميدانية وملف المهجرين قسرياً والمسرحين بشكل تعسفي.

- لجان مصالحة محلية:

تتضمن الشخصيات الوطنية والاجتماعية المؤثرة بالاستفادة من الطبيعة المجتمعية تبدأ العمل على عمليات المصالحة الوطنية والحوار الوطني عبر وسائلها المتنوعة وتراعي في تشكيلها الخصوصيات المحلية للتركيبة المجتمعية السورية.

- لجان تحكيم:

لحل النزاعات الصغيرة الاهلية الناشئة عن مرحلة الثورة فيما يتعلق بالأفراد وتراعي القانون في حل القضايا الصغيرة والخلافات الاهلية وتعمل على المصالحة الوطنية.

- تشكل الهيئة مكتباً لتخليد الذكرى يقوم بتكريم ذكرى الشهداء والمعتقلين وانشاء الصروح التذكارية من اجل التعويض المعنوي والنفسي للمجتمع.

- ادخال مفاهيم العدالة الانتقالية ضمن العمل التربوي والمناهج المدرسية والمؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية.

- اصدار عفو على بعض الجرائم الصغيرة المرتبطة بالأحداث الاخيرة.

- فيما يتعلق بالجرائم المرتبطة بأحداث الثورة والتي تشمل الافراد والعصابات (الشبيحة) يستمر عمل المحاكم العادية وفق القانون السوري متماشيا مع إصلاحها بالطبع في عملية النظر في هذه الجرائم مع ضمان السرعة المنطقية في البت بها وضمان حقّ كلّ المواطنين باللجوء إلى القانون والادعاء الشخصي والمحاكمة العادلة.

- تشكيل فرق دعم نفسي واجتماعي.

تتبع لمكتب متخصص في الهيئة وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المتخصصة من اجل علاج حالات الصدمة المرتبطة بكل انواع العنف الذي مورس على النساء والاطفال والمعتقلين من اجل اعادة تأهيلهم وتقديم الرعاية الصحية الضرورية والنقاهة اللازمة لإعادة الدمج.

1. تعمل هذه الهيئة بالتعاون مع القضاء على وضع قواعد المحاسبة والمصالحة بما يخصّ أعضاء السلطة السابقة والمجموعات المسلّحة (الشبيحة) وضمان حقّ جميع المواطنين في محاكمة عادلة تؤمّن حقوقهم.
2. فور إسقاط بشار الأسد ورموز السلطة، يتمّ التحفّظ والحجز على أملاك أعضاء السلطة السابقة وعائلاتهم وأقاربهم المتورّطين في نهب المال العام في الداخل والخارج، كي يعالج الموضوع ضمن قواعد يضعها الجسم التشريعي المؤقت أو البرلمان، بما في ذلك الأموال المحتجزة في الخارج.

- **الوضع الاقتصادي الاجتماعي:**

1. يتمّ تشكيل هيئة عامّة للتعويضات الاجتماعية وإعادة الإعمار، تعمل تحت إشراف الجسم التشريعي المؤقت ثمّ البرلمان، انطلاقاً من أسس العهد الوطني، على:

- إعانة المنكوبين من الأحداث الحالية، وإعادة إعمار ما تهدّم لهم من أملاك خاصّة،
- إعانة أهالي جميع الشهداء والمعتقلين والجرحى والمعاقين وتعويضهم بشكلٍ عادل.
- إعادة النازحين والمهجّرين في الداخل والخارج وتسوية أوضاعهم؛
- المساهمة مع الحكومة في إعادة إعمار البنى التحتيّة والمنشآت العامّة المتأثّرة من الأحداث، وفي تمويل الإجراءات الاقتصاديّة والاجتماعيّة العاجلة.

2. توضع تحت سلطة هذه الهيئة جميع المعونات الخارجيّة والدوليّة، بالتنسيق مع الجهات المانحة. وتصرف من مخصّصاتها مخصّصات هيئة المحاسبة والمصالحة الوطنيّة.
3. مطالبة المجتمع الدولي فور سقوط بشار الأسد بإلغاء كافّة العقوبات الشاملة المفروضة على سورية ومؤسساتها، وأن يساعد على استعادة الدولة لأموال السلطة المحتجزة في الخارج.

- تعمل الحكومة الانتقاليّة على القيام بسياسات تعالج سريعاً خاصّة:

إعادة إطلاق الإنتاج الاقتصادي على كافّة الصعد، تضخّم الأسعار، تأمين المواد التموينيّة الأساسيّة، الفقر وتفاقمه في المناطق المتضرّرة من الأحداث، الاحتكارات.

تم إعداد الصياغة الأولى لهذه الوثيقة واعتمادها من قبل اللجنة التحضيرية للعرض على مؤتمر المعارضة السورية، وجرى مناقشتها في الجلسة الأولى من جلسات عمل المؤتمر، وتولت لجنة الصياغة التي شكلها المؤتمر إدخال التعديلات عليها بناءً على المقترحات المقدمة من المشاركين في المؤتمر، ثم جرى مناقشتها وإدخال بعض التعديلات الإضافية عليها واعتمادها في الجلسة الختامية للمؤتمر مساء يوم 2012/7/3.[1]

مبادرة من محمود عباس ببداية 2013والتي أوصلت الى جينيف 2:

كان لمحمود عباس (أبو مازن) دور مساعد لبشار المجرم والمساهمة في إطلاق سراح المخطوفين اللبنانيين في أعزاز، ولعل هذا الدور الذي بقي بعيداً عن الاضواء، اكتسب أهمية خاصة أيضاً لأنه تزامن مع الاتهامات السورية لحركة «حماس» بالتورط في الحرب؛ مما مهد لعلاقة اشتدت أواصرها لاحقاً مع القيادة السورية[2].

حين غرقت سورية في حربها، اختار «ابو مازن» ان يبحث عما يصلح ذات البين وينحو صوب حل سياسي.

أدرك عباس، ذو التجربة الطويلة في العمل السياسي، أن من مصلحة الفلسطينيين المقيمين على الاراضي السورية أن يبقوا في منأى عن الصراع، لكنه لم يفلح كثيراً في منعهم من الغرق فيه، كانت تدخلات اخرى في المخيمات، وخصوصاً اليرموك، أقوى من مساعيه.

سعى عباس، بداية، إلى ربط علاقات مع بعض أطراف المعارضة الداخلية، حيث كانت الاتصالات الأولى مع هيئة التنسيق وتيار بناء الدولة، وتحديداً مع كل من حسن عبد العظيم ولؤي حسين والدكتورة منى غانم وزيرة شؤون الأسرة سابقاً وأمينة سر تيار بناء الدولة، حيث أرسل موفدين إلى دمشق تحت غطاء بحث الملف الفلسطيني.

[1] للمزيد راجع: http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-296.htm
[2] حاول التوسط من أجل تحسين علاقته بالنظام السوري ممثلاً بالمجرم بشار الأسد

كانت فكرة «ابو مازن» أنه لا بد من حوار سوري ـــ سوري. [1]

لكنه بحث، أيضاً، عن كيفية إعادة ربط بعض خيوط الاتصال بين القيادة السورية المجرمة وكل من المشير عبد الفتاح السيسي في مصر والرئيس الأميركي باراك اوباما.

زار الوسيط الفلسطيني دمشق في 7 آذار / مارس 2013. وفي مرحلة لاحقة، بلورت القيادة الفلسطينية في رام الله مشروعاً لحل سياسي قدّمته إلى هيئة التنسيق وتيار بناء الدولة، وأرسلت نسخة منه إلى منسق هيئة التنسيق في المهجر هيثم منّاع ، وكانت النصيحة الفلسطينية ان تتوحّد هيئة التنسيق وتيار بناء الدولة والمعارضة الداخلية في جبهة سياسية واحدة لتشكيل نواة صلبة وتوسيع هامش المعارضة ،و تزامن ذلك مع فتح قناة اتصال بين لؤي حسين والشيخ معاذ الخطيب رئيس «الائتلاف السوري المعارض» يومها، ولقد ساهمت الاتصالات في اقناع الخطيب بالمجاهرة بالاستعداد للحوار مع النظام المجرم و اعتقد البعض ان اميركا نصحته بذلك ولكن الناصحيين هم الفلسطينيون .

إن معارضة الداخل لعبت دوراً قذرا في اضعاف المعارضة بموقفها المغازل للنظام ورفضها التدخل الخارجي وكذلك تسليح المعارضة.

عقد في جنيف «مؤتمر جنيف للمعارضة الديمقراطية السورية» يومي 28 و29 كانون الثاني/ يناير 2013، أعقبه اجتماع «الحلف المدني الديمقراطي» يومي ٢ و٣ آذار/ مارس 2013 . صاغ الحلف مبادرة تفيد بقبوله «عدم وضع شروط مسبقة للحوار مع النظام»، لكنه اضاف «ضرورة ان يكون للحوار عنوان واضح هو الدخول في مرحلة انتقالية، اعتماداً على بيان جنيف ١ والوصول، عبر التفاوض، إلى حكومة بصلاحيات كاملة وانتخاب رئيس جديد».

تلقى الوسيط الفلسطيني نسخة من البيان الختامي وناقشها مع بقرادوني، وتبيّن أن فيها الكثير من النقاط الايجابية التي يحتمل أن يوافق النظام عليها.

فصيغت من البيان ثماني نقاط نقلت الى اللواء المجرم علي مملوك الذي سرعان ما سأل الوسيط: «من اين جئت بها؟» وبعد ثلاثة ايام جاء الجواب من القيادة السورية المجرمة: «الورقة جيدة، ولكن دمشق تتحفظ عن بند الحكومة بصلاحيات واسعة، كما يحق للرئيس بشار الأسد أن يترشح في أي انتخابات رئاسية جديدة» كما نصح المسؤول السوري، كذلك

[1] للمزيد راجع: http://www.al-akhbar.com/node/201281

بضرورة أن يشدد «ابو مازن» في لقاءاته الدولية على دور «القاعدة» وتنامي الإرهاب في سورية.

تلقت منى غانم التحفظات السورية. استهجنت، بداية، صياغة البنود الثمانية، وسألت من اين جاءت. قال الوسيط انها خلاصة بيان الحلف المدني الديمقراطي في فرنسا. قالت: «اننا متمسكون بنقاط البيان، بما فيها ما يتعلق بالصلاحيات والرئيس».

عباس لأوباما: فليترشح الاسد

سجل الوسيط الفلسطيني التحفظات وأرسل الورقة ببنودها وتحفظاتها إلى الرئيس عباس في ١١ آذار/ مارس ٢٠١٣. ذهب بعدها بيومين إلى موسكو، وقدّم الورقة إلى الرئيس الروسي. اهتم فلاديمير بوتين بالاقتراحات.

عاد عباس من موسكو ليستقبل بعد أسبوع، وتحديداً في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٣ الرئيس الأميركي باراك أوباما في رام الله. قال له ابو مازن: «هذه ورقة تحوز بالحد الأدنى على موافقة كل الأطراف». توقف أوباما عند تحفظات النظام على بندي المعارضة بخصوص الصلاحيات وعدم ترشح الأسد. سارع عباس للنصح بتجاوز الشروط المسبقة. قال: «ليطرح هذا الموضوع للتفاوض في جنيف ٢، فحين نذهب للتفاوض يجب أن لا نحدد ما يجب أن نختلف أو نتفق عليه مسبقاً».

قال اوباما إن من الصعب القبول بترشّح الأسد، فردّ أبو مازن: «لنعتبر أن المواطن السوري بشار حافظ الاسد يريد الترشح، كيف ستمنعه؟ لننتظر ماذا تقول نتائج صندوق الانتخاب». بدا أوباما موافقاً على تجاوز هاتين النقطتين. لاحقاً، قال الرئيس الفلسطيني لبعض المقربين «ان قضية ترشح الاسد سحبت من التداول الدولي، ولم تعد السبب الذي يحول دون جلوس مكوّنات الازمة السورية على طاولة التفاوض الحر». ثمة من نقل عنه أكثر من ذلك: «لقد قطع النظام السوري مرحلة الخطر».

تبيّن ان ورقة التفاوض قطعت، هي الأخرى، مرحلة الخطر؛ صارت مادة جيدة لـ «جنيف 2».

نوقشت في لقاء وزيري خارجية روسيا والولايات المتحدة. بعد ذلك، وصل بوغدانوف إلى لبنان مروراً بطهران. فور وصوله، عقد لقاء مع وفد من هيئة التنسيق الوطني ضم حسن عبد العظيم ورجاء الناصر وصالح المسلم (الحزب الديمقراطي الكردي). قال

المسؤول الروسي لهيئة التنسيق: «أنتم الممثل الشرعي للمعارضة الداخلية وستكونون جزءاً أساسياً من جنيف ٢» فانتعش الحاضرون.

لم تتوقف مساعي محمود عباس عند هذا الحد حيث أبقى الاجتماعات قائمة على أكثر من مستوى مع المعارضة.

استقبل في عمان كلاً من حسن عبد العظيم ورجاء الناصر واحمد العسراوي (عضو المكتب التنفيذي في هيئة التنسيق). قال للحاضرين: «انا ساعي خير في الأزمة السورية وغير منحاز، وأنا مع كل الشعب السوري وأطيافه. ما يدفعني إلى هذا الجهد هو أنني اعتقد أنه إذا تجاوزت سورية أزمتها بخير ومن دون نتائج سلبية على مستوى وحدتها ودورها القومي، فان هذا سيمثل انتصاراً للقضية الفلسطينية». وتحدّث «ابو مازن»، بمرارة، عن الانعكاسات السلبية للأحداث السورية على القضية الفلسطينية. قال إن القضية غابت عن الإعلام العربي والعالمي لتحلّ مكانها أخبار الغوطة ودرعا.

فوجئ المعارضون السوريون بحجم النقد الذي وجّهه عباس لجماعة «الإخوان المسلمين».

طال نقده الرئيس المصري المخلوع محمد مرسي وتعمّد، في المقابل، مدح وزير الدفاع المصري المشير عبد الفتاح السيسي. قال إن دوراً مهماً ينتظر مصر الجديدة على الصعيد العربي والإقليمي والدولي، ونصح هيئة التنسيق بتوثيق علاقتها بمصر، واعداً بأن يساهم شخصياً في تأمين الاتصال. ويبدو أنه قد فعل. فخلال زيارة الأخضر الإبراهيمي الأخيرة إلى سورية، قال لحسن عبد العظيم إنه لمس اهتماما خاصاً به من قبل «ابو مازن» والسيسي.

عقد لقاء عباس مع هيئة التنسيق في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، وتبعه لقاء آخر مع تيار بناء الدولة ايضاً، في عمان بتاريخ ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٣. استمع في اللقاء الثاني من لؤي حسين إلى مداخلة مطوّلة عن تاريخ الأزمة السورية وتطوّرها، قال إن تياره يسعى إلى حل سياسي سلمي، وانه يراهن على الرئيس الفلسطيني ذي النشأة السورية لتسهيل ذلك.

"ابو مازن" والكيميائي السوري:

في الرابع من أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وفيما كانت مخاطر التدخلات العسكرية الخارجية تلقي بظلالها على سورية، اتصل رجاء الناصر (أمين سر هيئة التنسيق) هاتفياً، بنضال السبع، قناة اتصال «ابو مازن» في لبنان، طالباً موعداً عاجلاً مع السفير الروسي وتم تحديد الموعد بعد يومين، وصل الناصر والسبع إلى السفارة، تبعهما حسن عبد العظيم قادماً من دمشق.

عرض خلال الاجتماع اقتراح ينص على أن تضع الحكومة السورية ترسانتها الكيميائية في عهدة خبراء روس، على أن تستعيدها بعد حل الأزمة بناء على "جنيف ٢".

نوقش اقتراح من ثلاثة بنود: أولها التخلي عن الترسانة الكيميائية، وثانيها عقد جلسة عاجلة لـ "جنيف ٢"، وثالثها وقف لإطلاق النار.

اقترح السفير الروسي في لبنان أن يصبح الاقتراح مشروع مبادرة حل للكيميائي تعلنه هيئة التنسيق فتتبنّاه موسكو وتقدّمه على أنه مبادرة دولية، وغادر وفد الهيئة بيروت إلى مصر للمشاركة في «مؤتمر لنصرة سورية» بدعوة من حمدين صباحي.

بعد أقل من ٢٤ ساعة، أي في 7 ايلول/ سبتمبر2013، اتصل السفير الروسي بالوسيط الفلسطيني. قال له «إن لافروف يشارك في قمة العشرين، وهو موجود معي على الخط، ويريد صياغة المبادرة حول الكيميائي من هيئة التنسيق. لا بد من أن يعلنوها». اتصل السبع برجاء الناصر الذي أرسل المبادرة إلى بريده الالكتروني، وتبيّن ان مرسلها هو هيثم مناع).

كانت المفاجأة أن بنداً رابعاً قد أضيف إلى المبادرة يشدّد على انشاء حكومة انتقالية موسّعة الصلاحيات فالإضافة جاءت من قبل المجلس التنفيذي في هيئة التنسيق.

في التاسع من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، وصل وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى موسكو ليعلن، بعد ساعة واحدة من اجتماعه بلافروف، الموافقة على الحل الكيميائي بحسب الصيغة الراهنة التي انتجتها المداولات الدولية لاحقاً.

كان محمود عباس قد ابلغ قناة اتصاله، بعد تسلمّه ورقة هيئة التنسيق حول الحل الكيميائي، أن الفكرة في طريقها إلى أن تتخذ بعداً دولياً، بحيث تتم اعادة إنتاجها على نحو ينزع فتيل هذه الأزمة، ويشكّل، في الوقت عينه، مدخلاً إلى عقد «جنيف ٢». وقال إنه هو نفسه يسعى إلى تمريرها حيث يستطيع مع قادة الدول الذين يلتقي بهم.

قدّرت القيادة السورية المجرمة عالياً دور عباس في كلّ ذلك حيث أرسل له اللواء علي المملوك نسخة من قرآن نادر غير منقّط وأرسلت نسخة أخرى الى السفير الروسي في بيروت.

جنيف 2 تاريخ 22 كانون الثاني 2014:

هو مؤتمر دولي مقترح تدعمه الأمم المتحدة عقد في مونترو السويسرية بهدف إنهاء الأزمة السورية من خلال الجمع بين الحكومة السورية والمعارضة السورية لمناقشة إمكانية تشكيل حكومة انتقالية في سورية مع صلاحيات تنفيذية كاملة، وكان هناك دور كبير لمبعوث الأمم المتحدة للسلام في سورية (الأخضر الإبراهيمي) في التحضير لانعقاده بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة وروسيا ولقد رفض الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية المشاركة في جنيف 2 دون ضمانات بأن بشار المجرم سيتخلى عن السلطة، لكن الضغوط من حلفائه الغربيين والعرب جعلته يوافق على المشاركة.[1]

الدول التي شاركت في المؤتمر:

ـ شاركت في المؤتمر أكثر من أربعين دولة ومنظمة، ووفد عن النظام ووفد عن المعارضة، وتم سحب الدعوة التي وجهت لإيران بسبب عم موافقتها على جنيف الأول، ومن الدول المشاركة (أمريكا وروسيا) الدولتين الراعيتين.

ـ وأعربت موسكو على لسان وزير خارجيتها عن أسفها لغياب إيران عن المؤتمر، ووصف سيرغي لافروف هذا الغياب بـ"الخطأ"، لكنه ليس كارثة.

أهداف المؤتمر:

[1] للمزيد راجع :http://www.syriainside.com/articles/48_%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

يهدف مؤتمر جنيف 2 إلى الجمع بين وفد يمثل الحكومة السورية وآخر يمثل المعارضة السورية معاً لنقاش كيفية تنفيذ بيان جنيف 1 الصادر في 30 يونيو 2012 "الحكومة الانتقالية" وإنهاء الحرب وبدء العمل حول تأسيس الجمهورية السورية الجديدة.

نتائج جنيف 2:

فشل مؤتمر جنيف الثاني واعتذر المبعوث الدولي إلى سورية الأخضر الابراهيمي للشعب السوري عن عدم تحقيق شيء في المفاوضات بجنيف2، مرجعاً ذلك لرفض النظام المجرم مناقشة بند هيئة الحكم الانتقالي، وذلك في مؤتمر صحافي عقده بعد الجلسة التي تعد الأقصر في مفاوضات "جنيف2، وقال الإبراهيمي: إن وفد النظام المجرم أصر على مناقشة الإرهاب، بينما أصرت المعارضة على مناقشة هيئة الحكم الانتقالي، مشيراً إلى أن وفد النظام رفض مناقشة ثلث ما جاء في أجندة التفاوض.

سبب فشل جنيف 2:

ـ ويرجع ذلك إلى أن الطرفين الرئيسيين لديهما أهداف متناقضة تماماً، فالحكومة السورية أكدت مراراً أن مسألة رحيل الأسد عن السلطة ليست محلاً للتفاوض، بينما يؤكد ائتلاف المعارضة أنه يجب ألا يكون للأسد أي دور في هيئة الحكم الانتقالي التي نص عليها بيان جنيف 1.

ـ اتهم وزير الخارجية الأمريكي جون كيري نظام المجرم بشار الأسد بعرقلة مفاوضات السلام في جنيف بعد فشل الجولة الثانية من جنيف2، واعتبر كيري أن مفاوضات جنيف بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة قد علقت داعياً داعمي دمشق إلى الضغط على النظام المجرم ليضع حداً لتعنته في المفاوضات ولأساليبه الوحشية على الأرض.

تصريحات على هامش المؤتمر:

ـ قبل ثلاثة أيام من المؤتمر قال المجرم بشار الأسد في مقابلة: إن هناك احتمالاً كبيراً لترشحه لفترة رئاسية ثالثة في الانتخابات المقرر إجراؤها في يونيو/ حزيران القادم. واستبعد الأسد فكرة تقاسم السلطة مع المعارضة، داعياً مؤتمر جنيف 2 إلى التركيز على" حربه ضد الإرهاب".

ـ وقبل أيام من انعقاد جنيف 2 قال وزير المصالحة الوطنية السوري علي حيدر: "لا تتوقعوا شيئاً من جنيف 2، فلن يحل جنيف 2 أو جنيف 3 أو 4 الأزمة السورية، الحل بدأ وسيستمر عبر الانتصار العسكري للدولة".

ـ من جانبه قال رئيس الائتلاف أحمد الجربا إن الائتلاف لم يساوم على أهدافه. وأضاف عقب تصويت الائتلاف لصالح المشاركة: "طاولة المفاوضات بالنسبة لنا هي طريق ذو اتجاه واحد لتلبية مطالب الشعب السوري، وأولها تنحية القاتل عن السلطة؛ أنا أؤكد لكم أننا لسنا قليلين أو ضعفاء، إنما معنا كل شعوب العالم الحرة".

ـ وصفت الولايات المتحدة المؤتمر بأنه "أفضل فرصة للمعارضة السورية لكي تحقق أهداف الشعب السوري وثورته".

قرار مجلس جامعة الدول العربية بخصوص جنيف 2 تاريخ 2013/11/3

قرار مجلس الجامعة بشأن تطورات الوضع في سورية والجهود الدولية والمساعي العربية المبذولة لعقد مؤتمر جنيف (2)

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دورة غير عادية على المستوى الوزاري بتاريخ 2013/11/3 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة برئاسة معالي وزير خارجية دولة ليبيا وبمشاركة الأمين العام للجامعة والسادة وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء، لبحث تطورات الوضع في سورية والجهود الدولية والمساعي العربية المبذولة لعقد مؤتمر جنيف (2).

ـ واستناداً إلى قرارات مجلس الجامعة على كافة المستويات بشأن تطورات الأوضاع في سورية.

– وفي ضوء تقرير السيد الأمين العام ومداخلات السادة رؤساء الوفود.

ـ وبعد الاستماع إلى العرض المقدم من الدكتور ناصر القدوة نائب الممثل الخاص المشترك للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية حول نتائج المشاورات والاتصالات الجارية لعقد مؤتمر جنيف (2).

– وبعد الاستماع إلى مداخلة السيد أحمد العاصي الجربا رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

- وبعد التداول حول الأوضاع الخطيرة في سورية وما آلت إليه أحوال المواطنين السوريين من مآسٍ مؤلمة، وما أسفرت عنه الجهود والمشاورات والاتصالات الجارية للإعداد لمؤتمر جنيف (2)، وفقاً لبيان جنيف الصادر في2012/6/30.

– وإذ يؤكد على قراراته السابقة بشأن الأزمة السورية، مع التشديد على ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته إزاء التعامل مع مختلف مجريات الأزمة السورية وتداعياتها الخطيرة على سورية والمنطقة، وعلى ضرورة توفير الدعم لمسار الحل التفاوضي للأزمة تمهيداً لعقد مؤتمر جنيف (2) وتوفير أسباب نجاحه، بحيث لا تقتصر تلك المعالجة على مسألة إزالة الأسلحة الكيماوية السورية، كما أكد المجلس على ضرورة محاسبة مرتكبي جريمة استخدام الأسلحة الكيماوية في الغوطة، وتقديمهم للعدالة باعتبارها من جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الأخرى المرتكبة في حق الشعب السوري.

- وإذ يعرب عن تأييده لقرار مجلس الأمن رقم 2118 (2013) الذي دعا جميع الأطراف السورية إلى المشاركة بجدية وعلى نحوٍ بناء في مؤتمر جنيف (2)، لإيجاد حل سلمى للأزمة السورية، وكذلك تأييده للبيان الرئاسي لمجلس الأمن بشأن الأوضاع الإنسانية في سورية.

– وإذ يؤكد على موقفه الثابت بالحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامة أراضيها.

يقـــرر ما يلي:

1- التأكيد على الموقف العربي الداعم للائتلاف الوطني السوري والتشديد على الموقف العربي المطالب بضرورة توافر الضمانات الدولية اللازمة لرعاية وإنجاح مسار الحل السلمي التفاوضي لمؤتمر جنيف (2) وبما يكفل التوصل إلى الاتفاق على تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة وفقاً لبيان جنيف الصادر في 2012/6/30، والذي جرى إقراره بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2118 (2013).

2- دعوة جميع أطراف المعارضة السورية إلى التجاوب مع الجهود المبذولة لعقد مؤتمر جنيف (2)، والتعجيل بتشكيل وفدها المفاوض برئاسة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية للمشاركة في هذا المؤتمر.

3- التأكيد على العناصر التالية باعتبارها تُشكل الهدف النهائي للعملية التفاوضية ولمسار الحل التفاوضي في جنيف (2) تنفيذاً لبيان جنيف(1):

أ- تشكيل هيئة الحكم الانتقالية ذات الصلاحيات التنفيذية الكاملة بما فيها السلطة على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وذلك خلال فترة زمنية محددة، وبالتوافق بين جميع الأطراف.

ب- التوصل إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي أساسه المساواة في الحقوق وسيادة القانون وعدم التمييز بين المواطنين بسبب انتماءاتهم الطائفية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية أو غير ذلك، ويتم فيه التداول على السلطة بشكلٍ سلمي ديمقراطي وتعددي، وتشمل المرحلة الانتقالية صياغة دستور جديد للبلاد يقر عبر الاستفتاء العام بحيث تنتهي المرحلة الانتقالية بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في إطار هذا الدستور.

ج- الالتزام بالمحافظة على سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

د- اعتماد نتائج مؤتمر جنيف (2) من قِبَل مجلس الأمن والعمل على تنفيذها واتخاذ إجراءات رادعة ضد كل من يحاول إعاقة تنفيذ بنودها.

4- التأكيد على ضرورة التزام كافة الأطراف المعنية بتوفير المناخ الملائم لمواكبة انطلاق أعمال مؤتمر جنيف (2)، وذلك عبر اتخاذ الإجراءات العاجلة التالية:

أ- ضمان دخول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية وبالخصوص المناطق التي تعاني من الحصار وسياسة التجويع، ورفع كافة أشكال الحصار والمعوقات لإدخال مواد الإغاثة الإنسانية للمواطنين المتضررين، وفتح المجال أمام منظمات الإغاثة العربية والدولية وتمكينها من القيام بمهامها بحرية في جميع المناطق السورية ودون أية عوائق، وذلك وفقاً لما نص عليه البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في 2013/10/2.

ب- الإفراج عن جميع المعتقلين والمحتجزين السياسيين في سورية بدءاً بالنساء والأطفال، وتبني آلية للكشف عن مصير المفقودين ووقف عمليات الاعتقال والتعذيب، وإعادة المهجرين والنازحين إلى أماكن سكنهم وضمان أمنهم وذلك وفق جدول زمني محدد.

ج- سحب جميع القوات والميليشيات الأجنبية من سورية.

د- التزام جميع الأطراف بالوقف الشامل لإطلاق النار ولكل أعمال العنف والقتل ضد المدنيين من أي جهةٍ كانت وأياً كان مصدرها.

5- دعم مهمة السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك وما يقوم به من جهود، مع التأكيد على ضرورة تضافر الجهود ومواصلة المساعي العربية والدولية لضمان عقد مؤتمر جنيف (2) في أقرب الآجال.

6- التأكيد على مواصلة الجهود العربية واستمرار الدور المحوري الذي تضطلع به جامعة الدول العربية في معالجة الأزمة السورية، وتكثيف التشاور والتنسيق مع الأمم المتحدة والممثل الخاص المشترك وكذلك مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية للتحضير الجيد لمؤتمر جنيف (2) ورعايته وإنجاح أعماله وتقديم الدعم اللازم والمساندة لوفد المعارضة في هذا المؤتمر.

7- الإشادة بترحيب صاحب السمو أمير دولة الكويت لاستضافة المؤتمر الدولي للمانحين (كويت 2) في مطلع العام المقبل 2014 الذي يساهم في تخفيف المعاناة والمأساة الإنسانية للشعب السوري الشقيق، والدعوة لحشد الجهود العربية والإقليمية والدولية لنجاح هذا المؤتمر في معالجة الأوضاع الإنسانية المتفاقمة في سورية.

8- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة المستجدات.[1]

موسكو 1 بتاريخ 29 كانون الثاني 2015

انتهى لقاء موسكو التشاوري بين وفد الحكومة السورية وشخصيات معارضة من الداخل والخارج بتاريخ 29 كانون الثاني 2015، حيث كان اليوم الرابع من مداولات اللقاء

[1] للمزيد راجع: http://www.lasportal.org/ar/councils/lascouncil/Pages/default.aspx?RID=75&Ctype=1

التشاوري للحوار السوري-السوري الذي بدأ بمداولات لشخصيات المعارضة على مدى اليومين السابقين.

أجواء اليوم الأول من مناقشات اللقاء التشاوري، والذي ألقى فيه وفد سورية كلمته واستمع خلاله إلى العديد من كلمات الشخصيات المعارضة اتسمت بالإيجابية، حيث أكد الوفد السوري الحكومي على وجوب أن يكون اللقاء التشاوري في موسكو منبر جاد يعكس هدفه الذي يأتي في ظل الكثير من المعاناة والخسائر والتحديات التي تواجهها سورية.

إن الانتقادات التي وجهها وفد سورية لشخصيات المعارضة، لم تمنعه من التأكيد على أنها تنظر إلى المعارضة الوطنية كشريك في عملية الحوار السوري-السوري وتدعو إلى تضافر الجهود جميعاً حكومة ومعارضة بما يحقق عودة الأمن والأمان والاستقرار إلى سورية.

أعلنت مصادر المعارضة، أن الوفد الحكومي أعرب عن استعداده للنظر في عدد من النقاط المقترحة من قبل المعارضة، والتي كانت قد اتفقت عليها وتضم 10 نقاط، منها وقف إراقة الدماء وإطلاق عملية سلمية في سورية ووقف القصف العشوائي للمدنيين من أي جهة، والإفراج عن كافة معتقلي الرأي والناشطين، وإدخال الغذاء والدواء إلى كل المناطق، وإنشاء هيئة سورية لحقوق الإنسان، وحصر السلاح بيد الجيش.

قدّمت روسيا ورقة مبادئ للأطراف المجتمعة أهمها : وضع أسس للحوار الوطني السوري، والحفاظ على سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أرضها، ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته والسعي إلى تضافر الجهود الداعية إلى مكافحة الإرهابيين والمتطرفين على الأراضي السورية، وتسوية الأزمة بجميع الوسائل السياسية السلمية على أساس توافقي انطلاقاً من بيان جنيف واحد، والحفاظ على الجيش والقوات المسلحة كرمز للوحدة الوطنية وعلى مؤسسات الدولة وتطويرها، وعدم قبول أي وجود مسلح أجنبي على أراضي الجمهورية العربية السورية دون موافقة حكومتها [1].

[1] تحيز واضح لجانب النظام المجرم وتبرير لوجود الميليشيات المتعددة التي جلبها المجرم بشار وتبرير للوجود الروسي في سورية المحتلة .

وافق وفد سورية الحكومي مع خمسة أحزاب معارضة وشخصيات أخرى على مبادئ موسكو، فيما رفضت هيئة التنسيق المدعومة من الائتلاف السوري المعارض المبادئ، كما أكد الوفد الحكومي على استعداده لدراسة قائمة مفصلة من السجناء السياسيين في حال تقديمها من قبل ممثلي المعارضة، بالإضافة إلى موافقته على إنشاء لجنة لحقوق الإنسان، وأوضحت المصادر أن ممثلي الحكومة السورية اقترحوا أن يتم بحث نقاط المعارضة في جولة لاحقة من المشاورات، داعين إلى إجرائها في العاصمة السورية دمشق[1].

بعيدا عما جرى داخل جلسات النقاش، فقد أعرب عدد من المشاركين عن تفاؤلهم بإحراز تقدم في المشاورات الجارية في موسكو منوهين بدور روسيا التي حرصت على عدم التدخل في النقاشات رغم استضافتها للقاء على أراضيها واكتفائها بتوفير الأجواء اللازمة لمناقشات هادئة.

الدور الروسي منذ بدء الثورة في سورية وصولًا إلى المشاورات التي تجري حاليا على أرضه كان ومازال كما هو وقوفها لجانب المجرم، فروسيا منذ البداية تدعم المجرم بشار الأسد كما تدعي دعم الحل السياسي وترفض أي تدخل عسكري في الأزمة.

تدعي الحكومة السورية أنها تستميت من أجل حل الأزمة السورية، وذلك من خلال استجابتها دون تردد لكل المبادرات العربية والدولية حتى مع وجود العديد من الملاحظات لديها، إلا أن عدم نجاح كل تلك المبادرات حتى الآن في إطفاء نار الأزمة جاء بفعل تدخل بعض الدول في المنطقة وخارجها الساعية إلى مصادرة القرار السوري المستقل، وعملت ومازالت تعمل على أجندة مختلفة لتقويض مكونات الدولة السورية ومؤسساتها المختلفة.[2]

قال لافروف قبل شهور: اتحدوا كمعارضة ثم اتجهوا إلى موسكو !! .. فهل تحقق الشرط؟

[1] العودة لحضن النظام المجرم وتشكيل معارضة خلبيه .

[2] http://elbadil.com/2015/01/30/%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A3%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A1-/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A4%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%B0

ربما البداية من هنا أفضل بينما تحتضن موسكو طرفين سوريين متضادين كما يقولون .. معارضة تخلو من تمثيل جميع الأطياف، وغياب كامل لأعضاء الائتلاف والمجلس الوطني، تلك الأسماء التي اعتاد على وجوهها وظهورها وكلامها المتكرر المواطن السوري والعربي.

قائمة أسماء المشاركين في موسكو تضم 34 شخصية وهي:

(عادل اسماعيل - يوسف سلمان - علاء الدين عرفان - فرهاد شريف - خالد عثمان محمد - أحيقار عيسى - عبادة بوظو - محمود العرق - قصي الويسي - عباس حبيب - عبد المجيد حمو - فيصل عبد الرحمن - رضوان الطحان - سمير هواش - محمود مرعي - صفوان عكاش - أبجر مالول - عبد القادر سنكري - خالد المحاميد - ماجد حبو - سليم خيربيك - نواف الملحم - حميدة العلي - ميس كريدية - جمال سليمان - مازن مغربية - فاتح جاموس - خالد عيسى - سمير العيطة - محمد نيازي - سهير سرميني) [1].

وتضمنت وثيقة "مبادئ موسكو" 10 نقاط جاءت كالآتي:

1. الحفاظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها وسلامتها؛

2. مواجهة الإرهاب الدولي بكل أشكاله ومظاهره؛

3. حل الأزمة في سورية بطرق سياسية سلمية على أساس وفاق متبادل وبناء على مبادئ بيان جنيف عام 2012؛

4. تقرير مصير سورية على أساس إدلاء الشعب السوري بإرادته بطريقة حرة وديموقراطية؛

5. عدم قبول أي تدخل خارجي في الشؤون السورية؛

6. الحفاظ على استمرارية أداء مؤسسات الدولة؛

[1] اصنع معارضتك بنفسك تبقى محافظ على كرسيك .

7. ضمان السلام الاجتماعي عن طريق المشاركة الكاملة لجميع مكونات الشعب السوري في الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد؛

8. سيادة القانون ومساواة المواطنين أمامه؛

9. رفض أي وجود عسكري أجنبي في أراضي سورية من دون موافقة حكومتها [1]؛

10. وقف احتلال الجولان ورفع العقوبات عن الشعب السوري.

فشل الحوار الذي عقد في موسكو بين النظام السوري المجرم والمعارضة السورية المفضلة لدى النظام المجرم والموكل إليها لعب دور المعارض في التوصل إلى بيان مشترك، إلا أنه تم الاتفاق على عقد جلسة حوارية ثانية لم يحدد موعدها، في خطوة اعتبرها البعض إيجابية.

فشل هذا المنتدى كان متوقعا باعتبار أن الروس حاولوا ومنذ البداية تقديم بعض من يدعي المعارضة تمهيداً لإعادتها إلى حضن النظام، وما صدر بنهاية الاجتماعات لا يمكن أن يكون حلاً للأزمة [2].

موسكو 2 في مبنى معهد الاستشراق الروسي بتاريخ 6-9 نيسان2015

بدأت الجلسات التي استمرت أربعة أيام في مبنى معهد الاستشراق الروسي التابع لوزارة الخارجية الروسية، حيث أدارها رئيس المعهد فيتالين نعومكين الذي أدار أيضاً اللقاء التشاوري الأول.

أسماء المشاركين في لقاء موسكو 2:

بشار الجعفري يرأس وفد النظام في المحادثات، وأن قائمة المشاركين تشبه نظيرتها في لقاء "موسكو-1"

[1] قصر حق إدخال الأجانب على النظام المجرم .

[2] للمزيد راجع : http://www.asharqalarabi.org.uk/%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%801%D9%80-31-1-2015_ad-id!295523.ks

ومن بين الوجوه الجديدة في وفد من شخصيات وهيئات معارضة: عارف دليلة نائب المنسق العام لهيئة التنسيق، وممثلة الجبهة السورية لمى الأتاسي، والعضوة السابقة في تيار بناء الدولة ريم تركماني.

وتغيّب عن لقاء موسكو2 كل من الفنان المعارض جمال سليمان الذي حضر اللقاء الأول، والرئيس السابق لهيئة التنسيق في الخارج هيثم مناع، كما قاطعه الرئيس الأسبق للائتلاف أحمد معاذ الخطيب، ومجموعة عمل قرطبة، واعتذرت عن المشاركة كيانات وشخصيات معارضة أخرى وكان المبعوث الدولي الخاص بشأن سورية ستيفان دي ميستورا أبرز الغائبين عن اللقاء التشاوري.

وكان الائتلاف الوطني السوري -أكبر كيانات المعارضة-قد اتخذ قراراً بعدم المشاركة في لقاء موسكو 2، واعتبره إعادة إنتاج للأسد، وأكد ضرورة الالتزام باتفاقية جنيف في يونيو/حزيران 2012، حيث وافقت واشنطن وموسكو آنذاك على تشكيل هيئة حكومية انتقالية بموافقة الطرفين.

نتائج موسكو 2:

أعلن منسق لقاء موسكو التشاوري الثاني حول سورية (فيتالي نعومكين) أن اللقاء "شكّل قاعدة لحل سلمي للأزمة، حيث تمكّن الطرفان ولأول مرة من تبني وثيقة سياسية، وبوسعي أن أسميها "منصة موسكو"، مضيفاً أن ما تمّ التوصّل إليه لا يمكن أن يتجاهله أحد.

فيما اعتبر ماهر مرهج أمين عام حزب الشباب السوري المعارض في الداخل لقاء موسكو 2 لم يحقق أية نتائج ملموسة على الأرض، ولم يساهم في إيجاد صيغة توافقية على آلية الحل السياسي للأزمة السورية، داعياً إلى عدم إضاعة الوقت.

وبدوره أعلن المنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية المعارضة حسن عبد العظيم أن أعمال المؤتمر "باءت بالفشل"، محملاً الوفد الحكومي السوري الرسمي الذي حضره أسباب الفشل بسبب سلوكه خلال الاجتماعات، وعدم قبوله مناقشة إجراءات الثقة المطلوبة لاختبار جديته.

في حين قال جهاد مقدسي المعارض المستقل والناطق باسم الخارجية السورية المستقيل: إن لقاء موسكو 2 لا يخرج عن نطاق عنوانه، فهو لقاء تشاوري، والروس لم يعدوا المعارضة بأي شيء، وأنا لست من أصحاب لقاء المقعد الفارغ.

أما وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف فقال: إن موسكو ما زالت تأمل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جنيف.

ووصف قدري جميل (رئيس حزب الإرادة الشعبية السوري المعارض) في مؤتمر صحفي بموسكو النقاش بأنه كان عميقاً جدياً وصعباً، موضحا أن " الإجماع في ظل تعقيدات الأزمة وتعقيدات المعارضة وتعقيدات الجهة الرسمية السورية، هو حدث غير مسبوق في تاريخ الأزمة السورية".

وأفاد ممثل منبر النداء الديمقراطي سمير العيطة: أن رئيس الوفد الحكومي بشار الجعفري لجأ في الجلسة الصباحية إلى المماطلة وتضييع الوقت، الأمر الذي اضطر منسق اللقاء إلى تمديده حتى الساعة التاسعة مساءً بتوقيت موسكو، ثم كرر الجعفري الأمر نفسه في باقي الجلسات، حيث رفض مناقشة إجراءات الثقة، وطلب مناقشة مكافحة الإرهاب. وكان غير جدّي في التعاطي مع مطالب أعضاء وفد المعارضة، بل وكان غير مهذب أحياناً، حيث خرج عن آداب الحديث في إحدى المرات.

أما رئيس وفد النظام المجرم بشار الجعفري فقد قال في مؤتمر صحفي عقده في ختام أعمال الجولة الثانية من اللقاء التشاوري بموسكو: إن "تقييمنا لما جرى في اللقاء التشاوري السوري الثاني تقييم إيجابي، ولاسيما أننا استطعنا كوفد للحكومة ووفود المعارضات التي شاركت في اللقاء أن نصل إلى ورقة موحدة عنوانها تقييم الوضع الراهن في بلادنا سورية."[1]

[1] للمزيد راجع :-http://www.syriainside.com/articles/50_%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%882-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

يعد المؤتمر بالنسبة لدول الغرب فرصة للتخلص من الالتزامات الدولية تجاه الشعب السوري الحر والرابح الأكبر هو المجرم بشار الأسد كتخفيف ضغط سياسي وعسكري ودبلوماسي عن عصابته المجرمة.

كما أنه يفتقر لضمانات دولية ،والمقصود منه تعطيل ما وصل اليه الشعب الحر من حراك سياسي خلال السنوات الماضية ،فالروس الذين عطلوا قرارات مجلس الأمن ،يأتوا الآن لتقوية المحور الروسي وهو مؤتمر انتحار سياسي وتشويش سياسي ومضيعة للوقت لا أكثر ومحاولة إعادة الشعب السوري الثائر إلى نقطة البداية وإدخال قوى سياسية موالية للنظام المجرم(الجبهة للتغيير والتحرير ،هيئة العمل الوطني ،الجبهة السورية ،حركة التجمع العددي ،حزب الشباب السوري ،المؤتمر الوطني السوري ،...) في جسم الممثل السياسي للثورة السورية ومهمتها دعم وجهة نظر العصابة المجرمة بحيث تكون الأولوية لمكافحة الإرهاب والمصالحات والهدن والرجوع الى حضن النظام المجرم.

كما أن روسيا حليفة للنظام المجرم وشريكة له بإجرامه ولا يمكن للخصم أن يكون راعي للحوار السوري.

مؤتمر القاهرة 2 الذي عقد في 8 -9 /6/ 2015

خرجت تصاريح كثيرة بخصوص مؤتمر القاهرة 2 الذي عقد في 8 -9 /6/ 2015

قال المعارض السوري المهندس فايز حسين (رئيس مكتب هيئة التنسيق السورية بالقاهرة): إنّ الإجمالي المتوقع لعدد المشاركين في مؤتمر القاهرة الثاني هو نحو 220 شخصية، ما بين شخصيات ممثلين لكيانات سياسية ومستقلين وممثلين لمنظمات المجتمع المدني.

ـ بينما أكّد المعارض هيثم مناع، أن مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية، لا يهدف إلى شق أو استبدال أحد، وشدد على أن "كل القوى التي قطعت علاقتها تماماً مع النظام" ستشارك فيه.

ـ قال قاسم الخطيب متفقون بشأن عدم وجود الأسد كجزء من أي حل في سورية.

توصيف المؤتمر:

تحت عنوان من أجل الحل السياسي في سورية، كشف مؤتمر القاهرة الثاني للمعارضة السورية عن البنود الأساسية لمشروع «خارطة الطريق» ووثيقة للحل السياسي للأزمة السورية، وكان أبرز بنودها:

1 ـ نظاما برلمانيا تعدديا.

2 ـ إدانة وجود المقاتلين غير السوريين وإخراجهم من سورية.

3 ـ عودة المهجرين دون أي عوائق أمنية أو قانونية.

4 ـ إطلاق سراح جميع المعتقلين.

5 ـ إنشاء هيئة الحكم الانتقالي.

أهم الشخصيات التي حضرت المؤتمر:

ـالأمين العام لجامعة الدول العربية (الدكتور نبيل العربي)

ـ رئيس البرلمان العربي (أحمد الجروان)

ـ وزير الخارجية المصري (سامح شكري)

ـ والسفير وهيب المنياوي (ممثل المجلس المصري للشؤون الخارجية) الراعي للمؤتمر.

وشارك في المؤتمر، نحو مائة وسبعين ممثلا عن المعارضة والثورة السورية، من بينهم:

ـ أحمد الجربا عضو الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة

ـ وحسن عبد العظيم رئيس هيئة التنسيق

ـ والفنان السوري جمال سليمان

ـ و هيثم مناع

ـ وجهاد مقدسي

ـ يأتي اجتماع «القاهرة 2» بعد أيام ليزيد انقسام المعارضة السورية عبر البحث عن قطب سياسي خارج المنظومة الإقليمية الداعمة التي يعبر عنها «الائتلاف الوطني»، وخارج المنظومة الروسية الكازاخية التي تعبر عنها «الجبهة الشعبية للتحرير والتغيير» وبعض القوى المحسوبة على النظام.

ـ وتتزامن تحضيرات اجتماع القاهرة مع اجتماع جمع عادل الجبير وزير الخارجية السعودية ونظيره المصري في القاهرة.

ـ وقال الجبير: أن الجميع متفقون على أن لا دور للأسد في مستقبل سورية، وهناك محاولات لإقناع روسيا بالتخلي عن بشار الأسد.[1]

الاثنين 8 يونيو / حزيران 2015

بدأت في القاهرة أعمال "المؤتمر الموسع للمعارضة والقوى الوطنية السورية"، بمشاركة نحو 230 شخصية معارضة بهدف التوافق على وثيقة سياسية تتبناها المعارضة لطرحها في أي حل سياسي محتمل للقضية السورية.

ويأتي هذا المؤتمر الذي يستمر حتى يوم الثلاثاء بدعوة من "المجلس المصري للشؤون الخارجية" (القريب من الحكومة المصرية)، وشهدت جلسة اليوم الأول كلمة افتتاحية لوزير الخارجية المصري سامح شكري، والأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، الذي حمّل نظام الأسد مسؤولية تدهور الأوضاع في سورية.

إن أعضاء الائتلاف الذين قبلوا الذهاب إلى القاهرة يشاركون في المؤتمر بصفتهم الشخصية، أوضح لـ "السورية نت" أن المشاركين هم من الكتلة الديمقراطية داخل الائتلاف، لافتاً أن الكتلة نفسها شهدت انقساماً حول المشاركة، فنصف الكتلة الذي يرأسه أحمد الجربا قررت المشاركة، في حين رفض النصف الآخر الذي يرأسه ميشيل كيلو المشاركة.

ومن بين أعضاء الائتلاف المشاركين في "القاهرة 2" (أحمد الجربا، وأحمد عوض، وقاسم الخطيب، وزكريا صقال، وفايز سارة).

[1] للمزيد راجع : http://www.syriainside.com/articles/41_%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A

وهناك مخاوف من أن يكون مؤتمر "القاهرة 2" خطوة في اتجاه تلميع نظام الأسد وإعادة تأهيله، وقال: "بعدما قدمت الثورة آلاف الشهداء والجرحى والمقعدين والمعتقلين هل نقبل بإعادة تأهيل الأسد؟ بالتأكيد لن نسمح بحصول ذلك".

إن مؤتمر "القاهرة 1" كانت نسبة تمثيل المعارضة فيه من الناحية السياسية أكبر، أما "القاهرة 2" فيغيب عنه بعض الأطياف السياسية.

الحكم على المؤتمر يبقى محكوم بالمخرجات، فالائتلاف لن يكون ضد نتائج تتوافق مع مطالب الثورة السورية. [1]

مؤتمر «القاهرة 2» سيبحث «وثيقة سياسية تحدد ملامح خريطة الطريق لمستقبل سورية»، مشيرا إلى أن هذه الوثيقة التي لم يذكر تفاصيل عن إعدادها «لا تتضمن الإبقاء على رئيس النظام بشار المجرم في مستقبل البلاد».

الوثيقة «ترتكز على مبادئ مؤتمر (جنيف 1)، وتبحث التفاوض مع نظام بشار الأسد، على أساس تسليم الحكم لحكومة انتقالية مشتركة ما بين المعارضة والنظام، للحفاظ على كيان الدولة »[2]. ولفت إلى أن الهدف من ذلك هو «الحفاظ على مؤسسات الدولة وليس النظام»، مشيرا إلى أن «هدم كل ما له علاقة بالماضي سيؤدي إلى انجرار سورية إلى مشهد من الفوضى المستمرة».

واتخذ الائتلاف السوري في اجتماع هيئته العامة الأخير قرارا بعدم المشاركة في مؤتمر القاهرة ومشاورات المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا المنعقدة منذ أسبوعين في جنيف، اعتراضا على أسلوب توجيه الدعوات للحضور الذي يتم بشكل انتقائي، دون ترك الحرية لمؤسسة الائتلاف لاختيار من يمثلها، وأيضا بسبب اتهامهم لدي ميستورا بـ«الانحياز».

[1] للمزيد راجع : https://www.alsouria.net/content/%D8%A8%D8%AF%D8%A1-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-2-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A2%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD

[2] هل نحن بصدد حزب سياسي معارض ام نحن في ثورة ، و لماذا الربط بين كيان الدولة والمجرم بشار

إضافة إلى ذلك، قال تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إن القوات الحكومية، منذ بداية شهر مايو الحالي، قامت بتصعيد هجماتها على أحياء مدينة حلب الواقعة تحت سيطرة المعارضة. وسجل التقرير في قرابة خمسة عشر يوما أكثر من 81 قنبلة ألقاها الطيران المروحي الحكومي. كما قصف الطيران الحكومي الحربي أكثر من 92 صاروخا، بينما تجاوز عدد صواريخ أرض – أرض قصيرة المدى التي قصفتها القوات الحكومية 20 صاروخا، استهدفت معظمها أحياء سكنية، ولم تستهدف مطلقا منشآت أو مسلحين. وكانت نتيجة القصف أن 98 في المائة من ضحايا هذه الهجمات هم من المدنيين، نصفهم تقريبا من النساء والأطفال. ولم تظهر الصور أو الفيديوهات أو روايات الأهالي وجود منشآت أو آليات عسكرية في المناطق التي تم استهدافها.

وأوضح التقرير أن الاستهداف يتم غالبا عبر القنابل البرميلية التي تلقى من ارتفاع يقارب 5 آلاف متر، وتسقط بحسب مبدأ السقوط الحر، ويتلاعب بها الهواء. [1]

اجتماع فيينا 1 في 29-30 أكتوبر/ تشرين الأول 2015

المجتمعون في فيينا في تشرين الأول 2015 وهم الصين ومصر والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيران والعراق وإيطاليا والأردن ولبنان وعمان وقطر وروسيا والسعودية وتركيا والإمارات والمملكة المتحدة والأمم المتحدة والولايات المتحدة.

اجتمع المشاركون لبحث الوضع الخطير في سورية وسبل إنهاء العنف في أقرب وقت ممكن.

وأجرى المشاركون مناقشات صريحة وبناءة شملت القضايا الرئيسية، ولا تزال توجد خلافات جوهرية بين المشاركين إلا أنهم توصلوا لتفاهم مشترك على النقاط التالية:

1. وحدة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها وهويتها العلمانية أمور أساسية.
2. مؤسسات الدولة ستظل قائمة.
3. حقوق كل السوريين يجب حمايتها بصرف النظر عن العرق أو الانتماء الديني.
4. ضرورة تسريع كل الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب

[1] http://syria-nass.com/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-2-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%87%D8%A7

5. ضمان وصول المنظمات الإنسانية لكل مناطق سورية وسيعزز المشاركون الدعم للنازحين داخليا وللاجئين وللبلدان المستضيفة.
6. الاتفاق على ضرورة هزيمة تنظيم "داعش" وغيره من الجماعات الإرهابية كما صنفها مجلس الأمن الدولي واتفق عليه المشاركون.
7. في إطار العمل ببيان جنيف 2012 وقرار مجلس الأمن الدولي 2118 فإن المشاركين وجهوا الدعوة للأمم المتحدة لجمع ممثلي الحكومة والمعارضة في سورية في عملية سياسية تفضي إلى تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية على أن يعقب تشكيلها وضع دستور جديد وإجراء انتخابات. وينبغي إجراء هذه الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة بموافقة الحكومة وبالتزام أعلى المعايير الدولية للشفافية والمحاسبة وأن تكون حرة نزيهة يحق لكل السوريين ومنهم المغتربون المشاركة فيها.
8. سورية هي التي تملك وتقود هذه العملية السياسية والشعب السوري هو من يحدد مستقبل سورية.
9. المشاركون ومعهم الأمم المتحدة سيدرسون ترتيبات وتنفيذ وقف لإطلاق النار بكل أنحاء البلاد يبدأ في تاريخ محدد وبالتوازي مع هذه العملية السياسية الجديدة.

وسيعكف المشاركون في الأيام المقبلة على تضييق هوة الخلافات المتبقية والبناء على نقاط الاتفاق، ويجتمع الوزراء خلال اسبوعين لمواصلة هذه المباحثات.[1]

اجتماع فيينا 2 يوم 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 باسم المجموعة الدولية لدعم سورية

اجتمع أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية، التي تضم ألمانيا والمملكة العربية السعودية والصين ومصر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيران والعراق وإيطاليا والأردن وجامعة الدول العربية ولبنان والأمم المتحدة وعُمان وقطر والمملكة المتحدة وروسيا وتركيا والاتحاد الأوروبي، في فيينا2 بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، لمناقشة سبل تسريع وضع حد للصراع السوري.

[1] للمزيد راجع :https://arabic.rt.com/news/798711-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

عقد المشاركون حوار بناء لاستكمال التقدم الذي أحرز في الاجتماع المنعقد في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2015، واتفق أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية بالإجماع على الحاجة الملحة لإنهاء معاناة الشعب السوري، والتدمير المادي لسورية، وزعزعة استقرار المنطقة، وما ينجم عن ذلك من تنامي أعداد الإرهابيين الذين يستقطبهم القتال في سورية. وأقرّت المجموعة بوجود صلة وثيقة بين تنفيذ وقف إطلاق النار واستهلال العملية السياسية بالتوازي تطبيقا لبيان جنيف لعام 2012، وأنه يجب إحراز تقدم في هاتين المبادرتين سريعا. وأعرب أعضاء المجموعة عن التزامهم بتنفيذ عملية الانتقال السياسي بقيادة سورية يتولى السوريون زمامها، استنادا إلى بيان جنيف بنصه الكامل. وتوصلت المجموعة إلى توافق بشأن العديد من القضايا الرئيسة.

واتفقت المجموعة على تقديم الدعم والعمل من أجل تحقيق الوقف الشامل لإطلاق النار في سورية يدخل حيز التنفيذ حالما يبدأ ممثلو الحكومة والمعارضة السوريتين باتخاذ الخطوات الأولى نحو تحقيق الانتقال السياسي تحت إشراف الأمم المتحدة، على أساس بيان جنيف. وتعهدت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدعم قرار يصدره مجلس الأمن يأذن بإقامة بعثة لمراقبة وقف إطلاق النار بموافقة الأمم المتحدة، تعمل في المناطق السورية التي لا يتعرض فيها المراقبون لخطر الهجمات من طرف الإرهابيين، والتزموا أيضا بدعم عملية الانتقال السياسي وفقا لبيان جنيف.

كما تعهد جميع أعضاء المجموعة، باتخاذ جميع التدابير الممكنة لفرض امتثال المجموعات والأفراد التي يدعمونها أو يمدونها بالإمدادات أو يؤثرون فيها، لوقف إطلاق النار. ولا ينطبق وقف إطلاق النار على الأعمال الهجومية أو الدفاعية التي تستهدف تنظيم داعش أو جبهة النصرة أو أية جماعة أخرى تتفق مجموعة العمل على اعتبارها إرهابية.

وأشاد المشاركون بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي-مون أنه أمر الأمم المتحدة بتسريع وضع خطط دعم تطبيق وقف إطلاق النار الشامل. واتفقت المجموعة على أنه ينبغي أن تتولى الأمم المتحدة قيادة مهمة تحديد متطلبات وقف إطلاق النار وسبل تحقيقه، بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

وأعربت مجموعة الدعم الدولية عن عزمها على اتخاذ خطوات فورية لتشجيع تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تسهم في ديمومة العملية السياسية وتمهيد الطريق أمام وقف إطلاق

النار الشامل. وفي هذا السياق وتطبيقا للبند الخامس من بيان فيينا، ناقشت مجموعة الدعم الحاجة لاتخاذ خطوات تضمن وصول المساعدات الإنسانية بسرعة في أنحاء سورية كافة تطبيقا للقرار 2165 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وناشدت الموافقة على طلبات الأمم المتحدة العالقة فيما يخص إيصال شحن المساعدات الإنسانية. وأعربت المجموعة عن قلقها إزاء مصير اللاجئين والنازحين وشدّدت على ضرورة توفير الشروط المواتية لعودتهم الآمنة وفقا لمعايير القانون الإنساني الدولي مع الأخذ بالاعتبار مصالح الدول المضيفة. إن حل قضية اللاجئين هو أمر مهم للتسوية النهائية للصراع السوري. كما أعادت المجموعة التذكير بالآثار المدمرة التي يسببها استعمال الأسلحة العشوائية للسكان المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية، حسبما ورد في القرار 2139 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واتفقت المجموعة على حث الأطراف على التوقف فورا عن استعمال هذه الأسلحة العشوائية.

وأعادت المجموعة تأكيد أهمية الالتزام بجميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيّما القرار 2199 بشأن بوقف الاتجار غير المشروع بالنفط والقطع الأثرية والرهائن، الذي يستفيد منه الإرهابيون.

ووفقا لبيان جنيف لعام 2012، المدرج بالإحالة إليه في بيان فيينا الصادر في 30 تشرين الأول/أكتوبر2015، وفي القرار 2118 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، اتفقت المجموعة على ضرورة دعوة ممثلي الحكومة والمعارضة السوريتين للاجتماع من أجل إجراء مفاوضات رسمية تحت إشراف الأمم المتحدة بأسرع وقت ممكن، وذلك في الموعد النهائي المحدّد في 1 كانون الثاني/يناير2016. وأشادت المجموعة بالجهود المبذولة، المشتركة بين عدة جهات ومنها المبعوث الخاص إلى سورية السيد ستافان دي ميستورا، الرامية إلى جمع أوسع طيف ممكن من المعارضة، يختاره السوريون الذين سيقررون من سيمثلهم في المفاوضات ويحددون مواقفهم التفاوضية، بما يمكّن من استهلال العملية السياسية. وينبغي لكل الأطراف المشاركة في العملية السياسية أن تلتزم بالمبادئ التوجيهية التي تم تحديدها إبّان الاجتماع المنعقد في 30 تشرين الأول/أكتوبر2015، ولا سيّما الالتزام بصون وحدة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها وطابعها غير الطائفي؛ وضمان سلامة مؤسسات الدولة؛ وحماية حقوق جميع السوريين،

بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية. واتفق أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية على أن هذه المبادئ تمثّل مبادئ أساسية.

وأكّد أعضاء المجموعة دعمهم لعملية الانتقال السياسي المتضمنة في بيان جنيف لعام 2012. وبهذا الصدد، أكّدت المجموعة دعمها لوقف إطلاق النار الموصوف آنفا والعملية السياسية بقيادة سورية، التي من شأنها أن تسفر عن إقامة هيئة حاكمة ذات مصداقية وشاملة للجميع وغير طائفية، في غضون ستة أشهر، وتضع جدولا زمنيا وبرنامجا لصياغة دستور جديد، على أن تجري انتخابات حرة ونزيهة وفق الدستور الجديد في غضون ثمانية عشر شهرا. ويجب أن تجري هذه الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة بموافقة الهيئة الحاكمة، وأن تمتثل لأعلى المعايير الدولية في مجال الوضوح والمساءلة، وتوفر إمكانية المشاركة فيها لجميع السوريين ذوي الأهلية للاقتراع ومن ضمنهم السوريين في الشتات.

وفيما يخص مكافحة الإرهاب، ووفقا للبند 6 من بيان فيينا، أعادت المجموعة الدولية لدعم سورية تأكيد ضرورة هزيمة تنظيم داعش وجبهة النصرة وغيرهما من المجموعات الإرهابية، وفقا لما حدّده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وما اتفق عليه المشاركون وأقرّه مجلس الأمن التابع لأمم المتحدة. وأعربت المملكة الأردنية الهاشمية عن موافقتها على المساعدة في إعداد تعريف مشترك بين ممثلي الأجهزة العسكرية والاستخبارية للمجموعات والأفراد الذين قد يتم تحديد أنهم إرهابيون، على أن يتم تحقيق ذلك بحلول بداية العملية السياسية تحت إشراف الأمم المتحدة.

ويتوقع المشاركون أن يلتقوا في غضون شهر تقريبا لاستعراض أوجه التقدم المحرز نحو تنفيذ وقف إطلاق النار وبدء العملية السياسية.[1]

اجتماع فيينا في نهاية 2015 وصولا الى جينيف 3

إن المشاركين وافقوا على أن "وحدة أراضي سورية وطابعها العلماني أمر أساسي، وأن مؤسسات الدولة يجب أن تبقى كما هي، مع الاعتراف بحقوق السوريين بغض النظر عن انتمائهم".

[1] للمزيد راجع: http://www.alghorbal.com/2015/11/15/2854/ 2/4

اتفقت الأطراف المجتمعة على أن تطلب من مجلس الأمن أن يدعو الفرقاء السوريين إلى عملية سياسية تؤدي إلى دستور جديد وانتخابات وتدار بإشراف الأمم المتحدة، وتجري وفق معايير ها للشفافية والنزاهة، مع ضمان مشاركة كل السوريين بمن فيهم المقيمين خارج البلاد، مع الاتفاق على صيغة تسمح بوقف إطلاق النار على الأرض.[1]

الأمر الذي أجمع عليه المجتمعون هو ضرورة الحفاظ على البنية التحتية للدولة السورية، وعلى طابعها العلماني، إلى جانب الاتفاق على "ضرورة محاربة تنظيم داعش والمنظمات الإرهابية المدرجة على لائحة الإرهاب لدى مجلس الأمن".

وأكد دي ميستورا من جانبه "أن الأطراف المجتمعة لم ترفض أي نقطة خلال النقاشات التي جرت في الاجتماع".

وأضاف أنه تم الاتفاق على ضرورة "تعديل الدستور وإجراء انتخابات جديدة في البلاد بإشراف الأمم المتحدة".

واصل وزراء خارجية 17 دولة بينها الولايات المتحدة وروسيا وإيران والسعودية محادثات غير مسبوقة في فيينا سعيا للتوصل إلى حل سياسي للنزاع الدائر في سورية منذ العام 2011.

ولم تمثل سورية في المحادثات التي يشارك فيها أيضا العراق والأردن ومصر ولبنان والإمارات العربية المتحدة وعمان وتركيا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والصين إلى جانب الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وترأس وزير الخارجية الأميركي جون كيري الاجتماع الذي يشارك فيه كبار اللاعبين الرئيسيين في النزاع.

وتتمثل غالبية الدول بوزراء الخارجية باستثناء الصين التي أوفدت نائب وزير الخارجية، في حين يمثل الأمم المتحدة مبعوثها الخاص إلى سورية ستافان دي مستورا.

[1] للمزيد راجع: http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/syrie/la-france-et-la-syrie/evenements-2015/article/communique-conjoint-des-ministres-lors-de-la-reunion-internationale-de-vienne

كما يرتقب أن يعتمد جنيف-3 كذلك على خلاصات لقاء فيينا يوم 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 الذي حضرته 17 دولة وثلاث منظمات دولية ناقشت وضع إطار انتقال سياسي في سورية.

البيان الختامي أكد اتفاق الأطراف المشاركة على جدول زمني لتشكيل حكومة انتقالية في سورية خلال ستة شهور بعد انطلاق المفاوضات وإجراء انتخابات خلال 18 شهرا، ومحاربة "الجماعات الإرهابية" والضغط على كافة الأطراف في سورية دون تمييز لـ وقف إطلاق النار وإنهاء العمليات العسكرية.[1]

مؤتمر المعارضة الموسع في الرياض المنعقد في الفترة من 8–10 ديسمبر 2015

استضافت السعودية، الداعمة للمعارضة التي تقاتل النظام السوري، اللقاء في إطار توصيات مؤتمر فيينا حول سورية، والذي انعقد في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2015 بمشاركة 17 دولة بينها الولايات المتحدة وروسيا وإيران والسعودية، في غياب ممثلين عن النظام المجرم والمعارضة.

حيث انطلقت في عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض، أعمال مؤتمر المعارضة الموسع، والذي شارك فيه أكثر من مئة عضو من المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري، في اكبر تجمع لهم منذ بدء الأزمة في البلاد قبل نحو 5 سنوات.

وبحسب لائحة المشاركين في المؤتمر، من مصادر معارضة مشاركة، فإن الدعوة وجهت إلى 104 من شخصيات المعارضة، حضر منهم 102، واعتذر معارضان هما برهان غليون، وهيثم مناع، فيما من المتوقع حضور شخصيات أخرى للمشاركة في الاجتماعات.

وضمت القائمة شخصيات توزعت فيها الكيانات المشاركة، بين الجناحين السياسي والعسكري للمعارضة السورية، حيث شارك الائتلاف الوطني السوري بوفد من أعضائه مع شخصيات معارضة بلغ عددهم 36 شخصية، بينما مثل المعارضة المسلحة نحو 19

[1] للمزيد راجع :
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/1/26/%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-3

شخصية، وبقية الأعضاء من تيارات وكيانات مختلفة، منها هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي التي تعد من أبرز مكونات المعارضة المقبولة من النظام .

وبحسب المنسق العام حسن عبد العظيم، ستشارك هيئة التنسيق في مؤتمر الرياض بعد تلقيها دعوة (مؤتمر القاهرة انبثق عن لقاء استضافته القاهرة في شهر كانون الثاني/يناير الماضي بمشاركة معارضين من توجهات مختلفة. وجمع في حزيران/يونيو قرابة 150 معارضا يعيشون داخل سورية وخارجها، بينهم قوى كردية. وقال مناع إن عشرين شخصية سيمثلون هذا التجمع في الرياض، شارك ممثلون عن هذا التجمع في لقاءات استضافتها موسكو في وقت سابق، ويقدم نفسه كبديل عن الائتلاف المعارض، ويعتبر أن "لا مكان" للأسد في مستقبل سورية)

وأفادت تقارير بأن أبرز فصائل المعارضة السورية التي ستشارك في الاجتماع، هي حركة أحرار الشام الإسلامية، وجيش الإسلام، ونور الدين زنكي، وفيلق الشام، والفرقة الساحلية الأولى والثانية، وغيرها من فصائل الجيش الحر. [1]

وفيما يلي القائمة الكاملة [2]:

1- الرائد محمد منصور، 2- العميد عوض احمد العلي، 3- أياد محمد شمسي، 4- أحمد الجربا، 5- أحمد العسراوي، 6- أحمد العودة، 7- احمد عوض، 8- أديب الشيشكلي، 9- أسامة الرفاعي، 10- أسعد الزعبي، 11- أنس العبدة، 12- أيمن أصفري، 13- بدر جاموس، 14- برهان غليون (اعتذر)، 15- بسام صقر، 16- بسمة قضماني، 17- بشار منلا، 18- بشير اسحاق سعدي، 19- جمال سليمان، 20- جورج صبرا، 21- جون نسطة، 22- حسن أحمد إبراهيم، 23- حسن حاج علي، 24- حسن عبد العظيم، 25- خالد خوجة، 26- خلف داهود، 27- د خالد المحاميد، 28- د. سليمان عبيد، 29- د. عبد المجيد ياسين الحميدي لويس، 30- رياض حجاب، 31- رياض سيف، 32- رياض نعسان آغا، 33- زكي خرابة، 34- زياد أبو حمدان، 35- زياد وطفة، 36- سالم المسلط، 37- سامر

[1] للمزيد راجع :- http://www.asharqalarabi.org.uk/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-10-12-2015_ad-id!341505.ks#.WLsg8W8rLIU

[2] الأكراد مشاركون بمكون الائتلاف الوطني وباقي الأكراد هم أقرب للنظام المجرم من المعارضة .

حبوش، 38- سمير نشار، 39- سهير أتاسي، 40- صفوان عكاش، 41- طارق أبو الحسن، 42- عارف دليلة، 43- عالية منصور، 44- عبد اللطيف الحوراني، 45- عبد الإله فهد، 46- عبد الأحد سطيفو، 47- عبد الباسط سيدا، 48- عبد الحكيم بشار، 49- عبد الرحمن مصطفى، 50- عبد القادر سنكري، 51- عبد اللطيف الدباغ، 52- عبد المجيد حمو، 53- عبده حسام الدين، 54- عبده عباس النجيب، 55- عقاب يحيى، 56- عمار القربي، 57- غسان تيناوي، 58- فاروق طيفور، 59- فايز سارة، 60- فداء حوراني، 61- فرح الأتاسي، 62- فضل الله الحجي، 63- فؤاد عليكو، 64- قاسم الخطيب، 65- قاسم الكسور، 66- لبيب نحاس، 67- لميا الحريري، 68- لؤي حسين، 69- لؤي صافي، 70- مازن درويش، 71- مالك أسعد، 72- محمد بيرقدار وائل، 73- محمد حاج علي، 74- محمد عبد القادر مصطفى، 75- محمد قداح، 76- محمد مصطفى علوش، 77- محمود الكسر، 78- مرح البقاعي، 79- مصطفى الصباغ، 80- مصطفى أوسو، 81- معاذ الخطيب، 82- منذر ماخوس، 83-منى غانم، 84-منير بيطار، 85-ميشيل كيلو، 86-ناصر محمد الحريري، 87-نبراس الفاضل، 88-نجيب الغضبان، 89-نذير الحكيم، 90 نصر الحريري، 91-نغم غادري، 92-نواف الفارس، 93-نورا الجيزاوي، 94-هادي البحرة، 95-هاني طعمة، 96-هند قبوات، 97-هيثم المالح، 98-هيثم رحمة، 99-هيثم مناع (اعتذر)، 100-وليد الزعبي، 101-يحيى العريضي، 102-يحيى عزيز، 103-يحيى قضماني، 104-يوسف محلي. [1]

على أن يصدر بيان ختامي عن المؤتمر في نهايته، حول رؤية موحدة للمعارضة السورية، وتشكيل وفد للتفاوض مع النظام المجرم دخولا للمرحلة الانتقالية، وفق بيان جنيف1 (أقر في 2012)، ومسار فيينا الذي يتواصل في نيويورك باجتماع في 18

[1] للمزيد راجع : https://almesryoon.com/%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/834300-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6

ديسمبر2015، ويهدف مؤتمر الرياض إلى الخروج بموقف موحد ينهي الأزمة الحاصلة في سورية منذ عام 2011. وتم في المؤتمر:

أولاً- إقرار المشاركين «الثوابت الوطنية الحاكمة لتسوية الأزمة السياسية»، حيث جرى إقرار «إعلان مبادئ» من سبع نقاط، هي: «وحدة سورية أرضاً وشعباً، سورية دولة ديموقراطية ومدنية، احتكار الدولة حصر السلاح واستخدامه، رفض الإرهاب بكافة أشكاله، بما فيه إرهاب الدولة، رفض وجود كافة المقاتلين الأجانب والمطالبة بانسحابهم، التزام مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، والحفاظ على مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة الأمن والجيش».

وكان ممثلو الفصائل المسلحة، الذين ارتفع عددهم من ١٥ الى ١٨، قدموا ورقة من خمسة مبادئ، هي: «إسقاط الأسد وأركان نظامه كافة، وتقديمهم للمحاكمة العادلة، وتفكيك أجهزة القمع الاستخباراتية والعسكرية، وبناء أجهزة أمنية وعسكرية على أسس وطنية نزيهة، مع المحافظة على مؤسسات الدولة الأخرى، خروج القوة الأجنبية والطائفية والإرهابية من سورية ممثلة بالحرس الثوري الإيراني وحزب الله وميليشيا أبي الفضل العباس وتنظيم «داعش»، الحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً واستقلالها وسيادتها وهوية شعبها، ورفض المحاصصة السياسية والطائفية.

الخروج برؤية موحدة لمستقبل سورية وفقاً لـبيان جنيف1، واختيار وفد تفاوضي من أجل المرحلة التفاوضية وفق بيان اجتماع فيينا2 الذي أعلنته مجموعة العمل الدولية بشأن سورية قبل اجتماع نيويورك بشأن الأزمة السورية المزمع عقده يوم 18 ديسمبر/كانون الأول 5،201وتم تشكيل هيئة المفاوضات: 33 عضو (11 فصائل +9 الائتلاف +5 هيئة التنسيق +8 مستقلين).

ينقسم المؤتمر الى قسمين، "الاول يتعلق بالاتفاق على المرحلة الانتقالية وتبني رؤية سياسية واضحة، بالإضافة الى سورية المستقبل وتحديدا شكل النظام السياسي. اما الثاني فيتمحور حول كيفية التعامل مع مقررات فيينا وتشكيل لائحة مشتركة من المعارضة للتفاوض مع النظام، وهنا تكمن الصعوبة"

وفي ختام المؤتمر اتفق المجتمعون في العاصمة السعودية – بعد ثلاثة أيام من الجلسات النقاشية – على أن تكون الدولة مدنية ديمقراطية وغير مركزية، مؤكدين أن هدف التسوية هو تأسيس نظام سياسي جديد لا مكان فيه للرئيس بشار الأسد أو أي من أركان حكمه.

جينيف 3 يوم الأحد 31كانون الثاني 2016

سيطلع دي ميستورا أعضاء مجلس الأمن على تفاصيل اللقاءات التي يجريها مع كل طرف لإيجاد سبيل لتنفيذ بيان جنيف الذي وافقت عليه كل الأطراف في يونيو /حزيران2012 بمشاركة المبعوث الأممي الأسبق كوفي أنان.

من جانب آخر دعت سامانثا باور المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة، مجلس الأمن إلى إجراء تحقيق حول التقارير بشأن استخدام الأسلحة الكيماوية في سورية وضرورة محاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم.

من ناحيتها، أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن موسكو مستعدة للمشاركة في مشاورات جنيف حول الأزمة السورية التي دعا إلى إجرائها مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا، فيما يستكمل موفدون من الأخير جولة مباحثاتهم مع الدول المعنية، بينها روسيا، والأطراف المعارضة، ومنها الفصائل العسكرية التي لا تزال تؤكد أنّ أي مبادرة لا توضّح مصير الرئيس السوري بشار الأسد لن تكون محل ترحيب، وفق ما أكّد مصدر في هيئة الأركان في الجيش الحرّ.

بدأت يوم الأحد31 /2016/1 أجواء المحادثات بشكل غير رسمي، إذ عقد وفدا المعارضة والنظام السوري مؤتمرين صحفيين تحدثا فيه عن عدد من النقاط ذات العلاقة بالمحادثات غير المباشرة.

المتحدث الرسمي باسم وفد المعارضة السورية في جنيف، سالم المسلط قال في مؤتمر صحفي «إن وفدنا جاد في الوصول إلى حل سياسي للأزمة التي تعيشها البلاد منذ خمس سنوات، لكن النظام جاء إلى جنيف لإضاعة الوقت، لأن الجدية تعني البدء بتنفيذ الالتزامات الإنسانية من جانب النظام السوري فيما يتعلق بالفقرتين (12 – 13) من قرار مجلس الأمن 2254، واللتين تقضيان بإطلاق سراح المعتقلين ووقف استهداف المناطق المدنية ورفع الحصار عن المدن والبلدات المحاصرة وإدخال المساعدات الإنسانية إليها».

المسلط أضاف أن «الوفد المعارض يضم كافة المكونات السورية، وهم يسعون إلى بناء سورية ديمقراطية تعددية مدنية، وأن المعارضة تسعى لأن تشارك كل المكونات السورية في عملية اتخاذ القرار ورسم مستقبل البلاد».

من جانبها قالت المتحدثة باسم وفد المعارضة، بسمة قضماني في المؤتمر الصحفي المشترك «إن وفد المعارضة جاء إلى جنيف بعد حصوله على ضمانات مكتوبة من المجتمع الدولي بالضغط على النظام للإيفاء الشروط الإنسانية»، بينما طالبت فرح الأتاسي عضوة الوفد المعارض النظام السوري «بإطلاق فوري وغير مشروط عن نحو ثلاثة آلاف امرأة في سجون النظام السوري، وإطلاق سراح الأطفال للبدء بالعملية السياسية التفاوضية».

أما الوفد الحكومي برئاسة مندوب سورية في الأمم المتحدة، بشار الجعفري فعقد مؤتمراً صحفياً هو الآخر أكد فيه على أن «وفد المعارضة خالف شروط الرسالة التي وجهها المبعوث الدولي إلى سورية ستيفان دي ميستورا إلى الوفدين، من خلال تأخره عن الموعد المحدد لعقد المفاوضات لستة أيام كاملة»، مشيراً إلى أن ذلك دليل على «عدم الجدية واللامسؤولية من جهة الطرف المعارض».

رئيس الوفد الحكومي أضاف أيضاً أن «المكون الكردي مشارك في الوفد الحكومي وأن معظم الكرد هم مع الحكومة السورية وممثلون في وفدها بجنيف (في إشارة إلى عضو مجلس الشعب عمر أوسي)».

الجعفري أكد أيضاً أن «المحادثات في جنيف هي عبارة عن حوار سوري سوري وليست مفاوضات بين وفدين»، وشدد على «رفض التدخل الخارجي والتأثير على وفد المعارضة»، لافتاً إلى أن مجريات الأحداث تشير إلى أن «الوفد المعارض يمثل أنظمة عربية وغربية وأن الوفد يتحدث باسم الخارجية السعودية والتركية والفرنسية (...)».

محادثات السلام السورية كان من المفترض أن تبدأ في الـ 25 من كانون الثاني إلا أن تردد المعارضة السورية في المشاركة فيها تسبب في تأجيلها حتى يوم الأحد بسبب مطالبة

الوفد المعارض بضمانات دولية لتنفيذ البنود الإنسانية من قرار مجلس الأمن الدولي 2254 وخاصة الفقرتين 12 و13. [1]

مؤتمر وزاري للمجموعة الدولية لدعم سورية في ميونخ يوم الخميس 2016/2/11

يعقد في ميونيخ يوم الخميس 2016/2/11 مؤتمر وزاري للمجموعة الدولية لدعم سورية لبحث وقف إطلاق النار ونقل المساعدات الانسانية.

وتضم المجموعة الدولية 17 دولة وثلاث منظمات متعددة الطرف والتي تبنت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 "خريطة طريق" ديبلوماسية للنزاع تنص على وقف للنار والسماح للطواقم الانسانية بالوصول إلى المدن السورية المحاصرة.

وكان وزير الخارجية الأميركي جون كيري كشف للصحافي الأميركي ديفيد أغناطيوس أن واشنطن تقترب من لحظة حاسمة لسورية، مشيراً إلى أنها "إما أن تحرز تقدماً في اتجاه وقف للنار، وإما أن تبدأ التحرك في اتجاه "الخطة ب " وعمليات عسكرية جديدة".

وبالتزامن، يعقد وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي اجتماعاً في بروكسيل بعد موافقة الناتو على خطة لتعزيز قواته في أوروبا الشرقية.

وقال الأمين العام للحلف يانس ستولتنبرغ إن الهدف من عقد المؤتمر وضع قوة متعددة الجنسيات بما يرسل "إشارة قوية جداً" عن وحدة الحلف.

من جهته، قال وزير الإعلام السوري عمران الزعبي إنه "يجب أن تنصب الجهود في اجتماع ميونخ على فكرة محاربة الإرهاب"، مشيراً إلى أن من يحارب الإرهاب فعلاً هم الحاضرون في أرض المعركة فقط". [2]

تيار الغد السوري برئاسة أحمد الجربا، الاجتماع التأسيسي في القاهرة11آذار2016

حضر الافتتاح شخصيات سياسية كممثل الخارجية المصرية، نزيه النجاري، والقيادي الفلسطيني محمد دحلان، وممثل مسعود البرزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، حميد

[1] للمزيد راجع : http://aranews.org/2016/01/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-%D9%85%D9%86-/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%AB%D8%A7%D8%AA-%D8%A7

[2] للمزيد راجع : http://www.asharqalarabi.org.uk/%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86_ad-id!342884.ks#.WLsj5G8rLIU

دربندي، إضافة إلى ممثل تيار المستقبل اللبناني، النائب عقاب صقر، ورئيس حزب القوات اللبنانية، سمير جعجع، والفنان جمال سليمان، عضو لجنة المتابعة في مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية، وآخرين.

التيار وجه في بيانه دعوة مفتوحة لكل السوريين للتلاقي عند قواسم مشتركة تحترم حق الاختلاف، وتسعى إلى طرح تصور جماعي لمستقبل سورية القائم على الحرية والعدالة والمساواة، والحقوق الفردية التي تنظر إلى المواطن السوري بصفته، دون أي اعتبار لجنسه أو قوميته أو دينه.

ويسعى لإنتاج حركة سياسية سورية تحمل وعيًا مطابقًا لحاجات الواقع السوري، قوامها ديمقراطيون سوريون، يريدون أن يساهموا في نقل سورية من حالة القمع إلى فضاء حر يساهم في تقدم المجتمع الإنساني.

واعتبر الجربا أنه ومع أن الفكرة متأخرة لكننا لم نفوت الفرصة ولا البوصلة الوطنية، مردفًا ليكن تيارنا هدية العيد الخامس لثورة شعبنا الذي عانى ما عاناه من قتل وتشرد ضاق العالم عن حمله.

الجربا ألمح إلى إمكانية تنفيذ فكرة الفيدرالية في سورية، مؤكدًا أنها دولة ديموقراطية تلتزم دستورا يصوغه شعبها على أرضها، وهي دولة اللامركزية الموسعة التي تعتبر وحدة الجغرافيا نتاج لاحترام التعددية، والتزام شروطها ومتطلباتها.

كما طالب بأن تكون سورية دولة على مقاس أحلام أبنائها لا بقياس كوابيس السلطان ومرتزقته، في إشارة إلى تركيا، مشيرًا نرى سورية دولة مدنية حرة تراعي التنوع والتعددية، وتحترم الاختلاف بل تشجعه.

يقود التيار كل من أحمد الجربا، رئيسًا له، إلى جانب عدد من المعارضين السوريين، أبرزهم، بهية مارديني وزوجها عمار القربي، إلى جانب قاسم الخطيب، عضو الائتلاف المعارض، وغيرهم.

ويرى معارضون سوريون أن خطوة تشكيل التيار[1]، تأتي في إطار التحركات الروسية لخلق بديل، في حال اضطرت للتنازل عن بقاء الأسد في السلطة، كما أنه يأتي دعما لفكرة تقسيم سورية التي طرحت مؤخرا.[2]

كما انتقد أحمد الجربا، دور الهيئة العليا للمفاوضات، واصفًا إياها بـ "التخبط والمراهقة"، وهاجم جماعة الإخوان المسلمون في سورية، داعيًا إلى مؤتمر جديد للمعارضة في القاهرة. وقال أحمد الجربا، إنه تم الاتفاق مع وزير الخارجية المصري، سامح شكري، على عقد مؤتمر جديد للمعارضة السورية في القاهرة، تحت عنوان "القاهرة 3". وسيكون (القاهرة 3) تقريبًا لتشكيل جسم سياسي خاصة بعد الظروف الأخيرة التي حصلت والكارثة في حلب.

وانتقد الجربا، الذي ترأس سابقا الائتلاف المعارض، دور الهيئة العليا للمفاوضات بالقول "الهيئة العليا مطالبة بتنفيذ القانون الذي ينص أن مهمتها عام، وقد انتهى العام، ولم تقدم شيئا وغلب على خطابها التخبط والمراهقة السياسية، وكان كل همها محاربة موسكو ورفض لقاء الطرف الروسي". وقال الجربا، إنه اتفق مع شكري على أهمية المفاوضات المقرر عقدها في العاصمة الكازاخستانية، معربًا عن أمله في استمرار مشاركة الأطراف الضامنة لهذه المفاوضات حتى الوصول إلى صيغة مناسبة للحل النهائي الذي من خلاله تستعيد سورية عافيتها.

يتخذ الجربا من العاصمة المصرية مقرًا لتياره الذي أنشأه مؤخرًا، ويشارك فصيله (قوات النخبة) ضمن "قوات سورية الديمقراطية" في معركة "غضب الفرات"[3]

قاعدة حميميم:

التقى وفد معارضة حميميم يوم الخميس 2016/4/28 في موسكو مع معاون وزير الخارجية الروسي بوغدانوف وبعد اجراء عدة تعديلات على وفد جينيف نتيجة الصراع بين عدد من الاجهزة الامنية أصبح العدد الاجمالي 14 ويتشكل من:

[1] بتقديري هي تشكيلات حزبية ناشئة خلال الثورة بدافع الأجندة الشخصية أو الإقليمية .
[2] للمزيد راجع : http://www.enabbaladi.net/archives/69090
[3] للمزيد راجع : http://www.alghadalsoury.com/

اليان مسعد – ميس كريدي – محمود مرعي-نواف الملحم -مازن بلال-بسام نجيب – جوزيف جريج -ايناس الحمال -عبد الهادي نصري – احمد كوسا-مصطفى قلعجي -مروة الايتوني – هاني الخوري – طارق الاحمد

وبهذه التعديلات يكون قد تم فصل سهير سرميني ومجد نيازي كما تم فصل قبلها بروين ابراهيم اعتبر إليان مسعد، رئيس وفد ما يسمى بـ "المعارضة الداخلية"، أن رحيل بشار الأسد عن السلطة سيؤدي إلى تقسيم سورية بين الأطراف المتصارعة.

ويترأس مسعد، وهو الأمين العام لحزب "المؤتمر الوطني"، وفدًا تم تشكيله قبل نحو شهرين في قاعدة حميميم الروسية الجوية، على أطراف اللاذقية، وعرف منذ ذلك الوقت بـ "معارضة حميميم".

ونقل السبت 23 نيسان،2016 عن مسعد قوله "ناقشنا مع دي ميستورا (المبعوث الأممي إلى سورية) مسألة الرئيس السوري بشار الأسد". ورأى مسعد أن سورية ستقسم إلى أجزاء بين الأطراف المتنازعة حال خروج الأسد، موضحا أنه "في حال فوز الأسد في الانتخابات يجب الاعتراف به". وهاجم مسعد الهيئة العليا للمفاوضات، وقال "الرياض غايتها الأسد"، مشيرا إلى أن وفد المعارضة الممثل لقائمة الرياض يريد إفشال المفاوضات.

وكانت الهيئة العليا للمفاوضات، برئاسة رياض حجاب، علقت مشاركتها في محادثات جنيف قبل أيام، اعتراضا على عدم تطبيق بنود القرار الأممي 2254، وتكرار الخروقات من قبل قوات الأسد.

وقال رئيس وفد حميميم المدعوم روسيا، إنه لمس خلال حديثه مع المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا، تخوفا من انهيار وقف إطلاق النار، وانعكاسات ذلك على المفاوضات.

فقط في سورية يفقد المنطق كل معاييره، فتجد أبرز المجازر ترتكب في حلب وتقدم قوات بشار الأسد لاحتلال مناطق جديدة في ظل ما يدعى اتفاق وقف إطلاق النار، ولكن حدود المنطق لم تفقد هنا فحسب؛ فما كان يثير السخرية وتحول لجد أن تنشئ روسيا مجموعة لتسميها "معارضة" لبشار الأسد الذي تدعمه هي بالأساس وتدعى لمفاوضات جنيف وتشارك باسم المعارضة وباسم الشعب الضحية الذي تقوم بقتله.

المثير أكثر للسخرية أن تحمل هذه المعارضة اسم "حميميم" وهي اسم القاعدة العسكرية الجوية التي تنطلق منها القوات الروسية لتدك معاقل الثوار الساعين لإنهاء حكم العائلة الأسدية الذي استمر 46 سنة.

القاعدة العسكرية "حميميم" جمعت فيها روسيا بعض الفصائل الهامشية مثل تيار "من أجل سورية الديمقراطية"، وزعيم حزب "المؤتمر الوطني"، لتشكل منهم معارضة حميميم.

معارضة حميميم عوملت كأمر حقيقي ففي مارس سلمت المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستافان دي ميستورا، مشروع دستور جديد للبلاد يضم عشرة بنود.

وفي19 إبريل2016 حينما علقت الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة عن اجتماع الرياض وهي أكبر ممثل للمعارضة السورية مشاركتها في مباحثات جنيف وغادر أعضاؤها الأراضي السويسرية تنديدا بالمجازر الذي يرتكبها الطيران السوري وتجاهله لقرار مجلس الأمن 2254 الذي يقضي برفع الحصار عن المناطق المحاصرة والإفراج عن المعتقلين، هنا أصر دي ميستورا على مواصلة المباحثات رغم انسحاب أكبر فصيل والتقى ببعض الفصائل الهامشية ومنها معارضة حميميم.[1]

واعتبر نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف، انسحاب الممثل الرئيسي للمعارضة ليس نهاية للمفاوضات حين قال إن المفاوضات لم تنته، مشيرا إلى أن ستيفان دي ميستورا، يواصل محادثات مع مجموعات ما زالت متواجدة في جنيف.[2]

[1] للمزيد راجع : http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/1046312-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%AD%D9%85%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%85-%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%B2%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AC%D8%AF

[2] للمزيد راجع : https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2017/02/15/%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-4.html

تيار بناء الدولة السورية، دمشق 10 أيلول/سبتمبر 2011

أُسِّس تيار بناء الدولة السورية في 10 أيلول/سبتمبر 2011، في دمشق

رفض الانضمام إلى المعارضة الأكبر حجماً والمعروفة أكثر، أي المجلس الوطني السوري ، كما أنه يختلف عن المجموعات المعارضة الأخرى في إصراره على ضرورة أن يتوصّل السوريون وحدهم إلى حلّ للأزمة من دون أي تدخّل خارجي.

تيار بناء الدولة [1]، يدّعي أنه يمتلك هيكلاً حزبياً، وأنه فاعل على الأرض، على الرغم من عدد أعضائه الصغير نسبياً. كما ينادي التيار باللاعنف والوحدة الوطنية والتفاوض من أجل انتقال سلمي إلى الديمقراطية، ويرفض تسليح المعارضة والتدخّل العسكري الخارجي. ومع أنه لا يسعى إلى إطاحة نظام الأسد بشكل كامل، يرفض الحوار معه طالما أن القوات الحكومية تواصل عملياتها العسكرية ضدّ المعارضة.

وافق ما يدعى تيار بناء الدولة على المشاركة في مؤتمر الإنقاذ، الذي عقده حوالي خمسة عشر حزباً سورية معارِضاً وثمانٍ من حركات المجتمع المدني في دمشق في 23 أيلول/سبتمبر 2012، إلا أنه انسحب منه في آخر لحظة.

وقد أوضح أنه وافق في الأصل على حضور المؤتمر من أجل "تعزيز التعاون فيما بين القوى الديمقراطية لمواجهة ما يتهدّد الوطن والمواطنين"، لكنه رأى أن جماعات أخرى خرّبت هذا الهدف، وسعت بدل ذلك إلى الترويج لنفسها لدى الجهات الفاعلة الدولية.

يضمّ تيار بناء الدولة السورية ممثّلين عنه في كندا، وفرنسا، وتركيا، وبريطانيا، والإمارات العربية المتحدة.[2]

منصة القاهرة للمعارضة السورية:

قال القيادي في منصة القاهرة للمعارضة السورية أنور المشرف، إن المعارضة بالقاهرة تتبنى حالياً مبادرة، أسستها على نتائج زيارة مستشار الأمن القومي السوري علي مملوك إلى القاهرة، وتقضي باستبعاد المعارضة التي تؤمن بالحلول المسلحة، والإبقاء على المعارضة السلمية المؤمنة بالحل السياسي فقط كحل للأزمة السورية.

[1] ليس تيار وإنما هو عبارة عن أشخاص مصنوعين للقيام بمهام محددة ، فالتيار يشكل قاعدة عريضة يتجاوز فيها حجم الأحزاب ،وبتقديري هو تشكيل حزبي ناشئ خلال الثورة بهدف اختراق الممثل السياسي للثورة .

[2] للمزيد راجع : http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=50093

وأضاف المشرف القيادي في منصة القاهرة للمعارضة السورية يوم الاثنين 2016/10/24، أنه على الرغم من أهمية تحرير سورية من الإرهاب، ولكن يبقى أن الحل السياسي هو الوحيد المتاح في سورية حالياً وليس المسلح، ولذلك فإن المبادرة تقوم على تعيين نواب للرئيس بشار الأسد من المعارضة السورية السلمية غير المسلحة، وهؤلاء يعرفهم النظام السوري ويتعامل معهم، واستبعاد المعارضة المسلحة تماماً من اللعبة.

وتابع "إذا قبل الرئيس بشار الأسد إشراك المعارضة السلمية، المؤمنة بالحل السياسي، في نظامه، وتعيين نواب له منهم، بحيث تكون هناك مشاركة طوال المرحلة الانتقالية، فإنه بالتالي لن يكون هناك في مواجهته سوى المسلحين، الممولين من بعض الدول التي تريد نشر الإرهاب في سورية، وبالتالي فإنه عند نهاية الفترة الانتقالية وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، لن يكون للإرهابيين أي دور فيها" [1].

ولفت إلى أن هذه المبادرة لا تقضي بأن يترشح الرئيس الأسد بشكل شخصي للانتخابات الرئاسية "المقبلة"، ولكن قيادات نظامه تستطيع أن تنافس في هذه الانتخابات، بحيث لن يكون هناك إقصاء لأحد، إذا قبل الرئيس بشار الأسد بهذه المبادرة.

وعن الدول التي تمول الإرهاب، قال المشرف، إن هناك تباعدا في وجهات النظر حالياً بين موقف مصر وموقف السعودية فيما يتعلق بالأزمة السورية، والمعارضة السورية في القاهرة ترفض بشكل قاطع التدخل السعودي والأمريكي في الشؤون الداخلية السورية، خاصة أنهما تقدمان الدعم للفصائل المسلحة التي تستهدف المواطنين وأفراد الجيش العربي السوري.

وأكد على أن المعارضة السورية في القاهرة تؤمن بضرورة حماية كافة مؤسسات الدولة السورية، وفي مقدمتها الجيش العربي السوري، الذي يقوم بمهمة سامية في الحفاظ على الأراضي ووحدتها، ويحاول تطهيرها من الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى تدميرها.[2]

[1] هم يريدون معارضة شريكة ومطيعة لبشار المجرم

[2] للمزيد راجع : https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201610241020553817-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%86

منصة موسكو

رحب نائب وزير الخارجية الروسية ميخائيل بوغدانوف بتاريخ 2016/4/15بتشكيل القيادة الموحدة لمجموعة "موسكو-القاهرة" للمعارضة السورية، مشيرا إلى أن ذلك سيساعد على توحيد المعارضة في إطار وفد موحد.

وأضاف بوغدانوف: "نحن بالطبع نؤيد ذلك ونؤيد تحديد أناس عقلاء في المعارضة التي توجد الآن مشتتة في جنيف".

يذكر أن قائمة "القاهرة - موسكو" المعارضة السورية المشاركة في محادثات جنيف، كانت بحثت مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية ، ستافان دي ميستورا، يوم الخميس2016/4/14 ، ترتيبات الحكم الانتقالي.

وبعد لقاء دي ميستورا عقدت قائمة "القاهرة- موسكو" مؤتمرين صحافيين الأول تحدث فيه قدري جميل ورندا قسيس عن قائمة موسكو، والثاني جهاد مقدسي عن قائمة القاهرة.

وقالت رندا قسيس، عضو القائمة، عقب اللقاء، "ناقشنا مع دي ميستورا رؤيتنا لعملية الانتقال السياسي في سورية، لكننا لن نكشف عن أي تفاصيل".

وأوضح قدري جميل، وهو معارض شغل في السابق منصب نائب رئيس الوزراء السوري، أن المحادثات تطرقت إلى "الجسم الانتقالي، صلاحيات الجسم الانتقالي وتكوين الجسم الانتقالي" ولكنه نوّه أن هناك تعليمات من الأمم المتحدة "بأن لا نتحدث في التفاصيل قبل الوصول إلى نتيجة".

ومن جانبه، أكد جهاد مقدسي على رؤية القائمة لتشكيل مؤسسة كاملة للحكم الانتقالي، تتضمن مجلساً يتولى دور الرقابة والتشريع وحكومة انتقالية ومجلساً للقضاء الأعلى ومجلساً عسكرياً يأتمر بأمر الحكومة وهيئة عليا للإنصاف والعدالة، الجميع يشترك في تشكيلها، من ينتمي للحكومة وللمعارضة.

وقال مقدسي "رؤيتنا حول هيئة الحكم الانتقالي ذات الصلاحيات الكاملة، مؤسسة وليست جسماً واحداً.

مؤسسة تتكون من خمس هيئات:

الأولى: المجلس الوطني الانتقالي وله دور الرقابة والتشريع.

ثانياً: حكومة للمرحلة الانتقالية، مشتركة (بين النظام والمعارضة).

ثالثاً: تشكيل مجلس للقضاء الأعلى مشترك.
رابعاً: المجلس الوطني العسكري، سيكون تحت أمر الحكومة الانتقالية، وسيتولى دمج الفصائل المسلحة الموافقة على الحل السياسي وغير المصنفة إرهابية، أيضاً سيتولى محاربة الإرهاب بين أطياف الشعب السوري.
خامساً: تشكيل هيئة عليا للإنصاف والعدالة ستتولى موضوع العدالة الانتقالية.
الأيام الفاصلة ما بين 16 و2016/12/24، شهدت موقفين متناقضين لما يعرف بـ"منصة موسكو" المعارضة السورية، والتي يعبّر عنها المعارض اليساري قدري جميل، والقريب من روسيا.
فقد صرّح الدكتور قدري جميل، وفي مؤتمر صحفي له، عقد في العاصمة الروسية موسكو، وبتاريخ 16 /2016/12، ولدى سؤاله عن مفاوضات "أستانة" التي دعا إليها الرئيسان الروسي بوتين والتركي أردوغان، فقال: "أولاً، أنا لم أسمع باقتراح كهذا". الأمر الذي يعني أن القيادة الروسية قد دعت إلى مفاوضات "أستانة" بدون التشاور-أو حتى الإخبار-مع أقرب حليف لها، بعد بشار الأسد، وهو قدري جميل، خصوصا أنه يقيم في روسيا منذ فترة.
وشدد على أن مكان عقد المفاوضات "ليس هو المهم" بل المهم، على حد قوله، أن تكون تلك المفاوضات "مستندة إلى بيان جنيف1 وقرار مجلس الأمن 2254". مؤكداً أنه ولو حصلت المفاوضات في أي مكان، فينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بتوجيه دعوة المشاركة والحضور للأطراف ذات الصلة.
وأوضح جميل، في عبارة تحمل الكثير من المدلولات وتنطوي على شيء من الغموض، أن العلاقة ما بين "أستانة" و"جنيف" نشأت بسبب "استعصاء" في مباحثات الأخيرة، دون أن يحدّد جوهر هذا "الاستعصاء" كما سمّاه، إلا أنه أضاف: "وبما أنه لا يمكن القفز فوق جنيف وإلغاؤها، كان ضروريا إيجاد طريقة لتجاوز هذا الاستعصاء" مضيفاً "يمكن اعتبار الأستانة هي تحويلة لفك استعصاء جنيف، التي سنعود إليها فور انتهاء الأستانة".
ولم يعلَم السبب الذي جعل الروس يتفقون مع الأتراك والإيرانيين، على الدعوة لمفاوضات "أستانة" بدون حتى إخبار "منصة موسكو" القريبة جدا من القيادة الروسية. وكذلك لم يتم تحديد المعطيات والمستجدات التي دفعت بتلك المنصة، لتغيير جوهري في موقفها، حيث

انتقلت من التشديد على مرجعية جنيف1 وقرار 2254 إلى اعتبار "أستانة" مرحلة ضرورية لمّا أطلقت عليه المنصة، وبلسان رئيسها، صفة "استعصاء" ينبغي "فكّه" قبل "العودة" إلى جنيف، مرة أخرى.[1]

الأفكار الدستورية التي وزعها الجانب الروسي يوم الأحد 2017/01/29:

كشف رئيس «منصة موسكو» للمعارضة قدري جميل، أن الجانب الروسي أكد خلال لقائه وفود المعارضات السورية في موسكو، أن «الأفكار الدستورية» التي وزعها الجانب الروسي في اجتماع أستانا هي «مجرد أفكار للنقاش بين السوريين» وأن روسيا «لا تسعى لفرضها وأن الدستور شأن سوري سوري».

وأجرى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الجمعة 2017/2/3 لقاء مع عدد من ممثلي المعارضات السورية في موسكو. وشارك في اللقاء وفق بيان صادر عن وزارة الخارجية الروسية عضو «منصة موسكو»، القيادي في «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير»، قدري جميل، وعضو «منصة أستانا» رئيس «حركة المجتمع التعددي» رندة قسيس، والعضوان في «منصة القاهرة» جهاد مقدسي وجمال سليمان، المنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» عضو «الهيئة العليا للمفاوضات»، حسن عبد العظيم، رئيس «منصة حميميم» إليان مسعد، عضوا «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي خالد عيسى وعلي عبد السلام، زعيم «تيار بناء الدولة السورية» لؤي حسين، زعيم «حزب الإرادة الشعبية» علاء عرفات.

أنه «تم وضع الحضور بصورة نتائج اجتماعات أستانا التي ثبتت اتفاق وقف إطلاق النار ما سينعكس إيجاباً على المسار السياسي المأمول وتنفيذ القرار 2254، كما تم النقاش حول السبيل الأفضل للذهاب نحو محادثات جنيف المزمع عقدها في شهر شباط 2017».

وأضاف البيان: «كما وضعنا الجانب الروسي بصورة الأفكار الدستورية التي وزعها في اجتماع أستانا التي أكد لنا أنها مجرد أفكار للنقاش بين السوريين ولا يسعى لفرضها بأي

[1] للمزيد راجع : https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2016/12/29/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AF%D8%B9%D8%AA-%D9%84%D9%80-%D8%A3%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D9%88-%D9%85%D9%86%D8%B5%D9%91%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D8%A2%D8%AE%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%85-.html

شكل كان لأن الدستور شأن سوري سوري وهذه الأفكار فقط لبدء مرحلة النقاش الجدي والفعال بين الأطراف».

من ناحيتها، وحسب البيان، أكدت «قوى المعارضة المشتركة في اللقاء على تمسكها بالحل السياسي العادل في سورية والذي يكفل عملية الانتقال السياسي نحو الدولة الديمقراطية وفق ما جاء في تفاهمات جنيف 2012 والقرار 2118 وبيانات فيينا وميونخ والقرارات الدولية ذات الصلة وعلى رأسها القرار 2254 لعام 2016».

كما أكد المجتمعون، حسب البيان، أن «عدم وجود وفد واحد للمعارضة السورية هو أمر لا يساهم إيجاباً في تعزيز العملية التفاوضية وتقدمها.

وقال البيان: «من هذا المنطلق توافقنا على توجيه نداء إلى كل طيف بالمعارضة السورية بما فيه ممثلي منصات المعارضة المعترف بها في القرار 2254 لمتابعة التواصل والحوار الجاد لتشكيل وفد عادل التمثيل ووازن ومقبول من دون إقصاء لأحد ومن دون هيمنة لأحد للتفاوض مع وفد النظام تحت مظلة الأمم المتحدة يحظى بالتوافق الدولي والإقليمي والعربي».

وأضاف: «من هذا المنطلق قررنا أن نطلق نداء لكل المنصات السياسية بهدف إنجاح الجولة القادمة في جنيف على قاعدة تنفيذ القرار الدولي 2254 وبيان جنيف 1 الذي يعتبر خريطة طريق ومرجعية متكاملة للوصول بموجبها إلى سورية الجديدة وتحقيق الطموحات المشروعة للشعب السوري.

وفي سياق متصل، بحث المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ميخائيل بوغدانوف ورئيس «تيار بناء الدولة السورية» لؤي حسين «بلورة المعارضة السورية موقفاً موحداً متفقاً عليه بحيث يسمح لها بالمشاركة بشكل بناء في المفاوضات مع وفد الحكومة السورية في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة، بما يتماشى مع القرار 2254 لمجلس الأمن الدولي».[1]

[1] للمزيد راجع : http://alwatan.sy/archives/89115

تركيا وروسيا (وقف إطلاق النار) يوم الخميس 2016/12/29

أعلنت أنقرة وموسكو يوم الخميس 2016/12/29 التوصل إلى وقف لإطلاق النار في سورية بوساطة تركية وروسية ينهي كل الأعمال العدائية بين المعارضة السورية المعتدلة (مستشار الهيئة العليا للمفاوضات بسام بربندي) والنظام السوري.

وقال هادي البحرة المتحدث باسم الائتلاف الوطني السوري: "إن داعش والمجموعات المصنفة من قبل الأمم المتحدة كمجموعات إرهابية ستستثنى من الاتفاق".

ويشمل الاتفاق النقاط التالية:

1- وقف إطلاق نار في كل مناطق سورية ، باستثناء المقرات العسكرية في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة "داعش". وسيستمر وقف إطلاق النار تزامنا مع استمرار العملية السياسية.

2- تضمن الحكومة التركية التزام المعارضة السورية في كل المناطق التي تسيطر عليها، ويشمل ذلك إنهاء أي نوع من أنواع القصف.

3- تضمن روسيا الاتحادية الالتزام بوقف إطلاق النار، ويشمل ذلك كل أنواع القصف الجوي والمدفعي، من قبل الحكومة السورية وحلفائها في كل المناطق التي يسيطرون عليها.

4- يضمن الطرفان الضامنان للاتفاق أن أطراف الصراع لن تحاول السيطرة على مناطق جديدة لم تكن تحت سيطرتهم قبل اتفاق وقف إطلاق النار.

5- سيقدم ضامنا الاتفاق آلية ملائمة لمراقبة وقف إطلاق النار بناء على أطر الأمم المتحدة بعد موافقة الأطراف على هذه الشروط.

6- تبدأ المفاوضات للتوصل إلى حل سياسي بعد شهر واحد من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

7- سيتم توزيع الدعم الإنساني في كل المناطق المحاصرة وفق خطة تضمن تركيا وروسيا الالتزام الكامل بها.[1]

وسيدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2016.

[1] للمزيد راجع : http://www.turkpress.co/node/29466

وجاء قرار مجلس الأمن (2336) تاريخ (31 كانون الأول/ديسمبر 2016) الذي "رحب بالجهود التي تبذلها روسيا وتركيا من أجل وضع حد للعنف في سورية وبدء عملية سياسية"، وحيا الدولتين المذكورتين أكثر من مرة.[1]

مؤتمر الأستانة (2) بتاريخ 2-4 تشرين الأول/أكتوبر 2016

مؤتمر الأستانة ينص على اتخاذ الإدارة الذاتية نموذجاً لحل الأزمة السورية

انتهت أعمال مؤتمر الأستانة 2 للمعارضة السورية المعتدلة والتي بدأت جدول أعمالها تشرين الأول/اكتوبر 2016 بحضور عدة أطراف سورية معارضة، وذلك بإصدار وثيقة المؤتمر النهائية تنص على اتخاذ نموذج الإدارة الذاتية لحل الأزمة السورية.

وشارك في المؤتمر الذي انعقد في العاصمة الكازاخية أستانة في الفترة الممتدة بين 2-4 تشرين الأول/أكتوبر 2016 كل من "هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، حزب الوعد، حركة المجتمع التعددي، مستقلون، ممثلين عن المنتدى الكندي للدراسات، حزب الاتحاد الديمقراطي ممثلا بالدكتور خالد عيسى، الإدارة الذاتية الديمقراطية ممثلة بعبد الكريم عمر، التحالف الوطني الديمقراطي السوري".

وانتهت فعاليات المؤتمر بإصدار الوثيقة النهائية للبيان والتي وقع عليها 29 عضواً من الحاضرين من أصل 37.

وبحسب عضو التحالف الوطني الديمقراطي السوري أحمد حسو فإن وثيقة المؤتمر النهائية تضمنت مبادرة وطنية لحل الأزمة السورية للمشاركة في انتخابات برلمان سورية 2016 المزمع أجراءها في شباط/فبراير.

وبحسب حسو فإن المبادرة تنص على النقاط التالية:

أولاً: العمل على تهيئة الجو لممارسة جميع المواطنين حقهم في الاقتراح والانتخاب سواء كانوا في الداخل أو الخارج وبرعاية دولية.

[1] للمزيد راجع :
http://www.asharqalarabi.org.uk/%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B5%D9%85%D8%AA-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%88%D9%82-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B1_ad-id!399189.ks

ثانيا: إجراء تعديلات دستورية أو تعليق العمل بمواد الدستور التي تتعارض مع النقاط الستة التالية:

1- إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة بمراقبة دولية.

2- تشكيل حكومة وطنية تتمتع بكافة الصلاحيات التنفيذية وتضم كافة المكونات.

3- ان هذه المشاركة من قبل المعارضة السياسية دليل على قبولها بالحل الوطني السلمي عبر الحكم المشترك ووقف نزيف الدم.

4- إعادة هيكلية الجيش وقوى الآمن بكافة أنواعها على أسس وطنية.

5 –تعمل الحكومة الجديدة على مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله.

6- اعتماد نظام سياسي توافقي في سورية لامركزية واعتبار الإدارة الذاتية الديمقراطية نموذجاً لسورية فيدرالية، وان تكون نسبة تمثيل الشعب الكردي في جميع السلطات المركزية تمثيلاً عادلاً يتوافق مع المواثيق والعهود الدولية.

ثالثا : تعتبر جميع بنود هذه المبادرة وحدة متكاملة لا يمكن تجزئتها.

واختتمت الوثيقة بتقديم المشاركين في المؤتمر الشكر لرئيس جمهورية كازاخستان لتوفير المنصة الحوارية التي جمعت المعارضة السورية المعتدلة لإيجاد حل سياسي للازمة السورية.[1]

روسيا بالتعاون مع تركيا وإيران 2017/1/23

نجحت روسيا بالتعاون مع تركيا وإيران وفي غياب أميركا، بخروج اجتماعات آسانه ببيان ثلاثي نعى ضمناً «بيان جنيف» والحديث عن «مرحلة انتقالية» في سورية، ما يشكل مرجعية سياسية جديدة لدى إطلاق مفاوضات السلام في جنيف في 8 /2/ 2017 ، يضاف إلى ذلك حديث عن تسليم موسكو أطرافاً سورية نسخة عن «دستور جديد» يتضمن تعديلات لصلاحيات الرئيس بشار الأسد ورئيس الحكومة والمجالس المحلية، ثم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

[1] للمزيد راجع : http://pydrojava.com/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D9%8A%D9%86%D8%B5-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%B0-/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7

وقبل أن يجف حبر «بيان أستانة»، وجهت الخارجية الروسية دعوات إلى 15 من قادة القوى السياسية و«منصات» المعارضة لحضور اجتماع في موسكو يعقد في 27 /2017/1.

علما أن الدعوات ساوت بين قادة «الهيئة التفاوضية العليا» رياض حجاب و«الائتلاف» أنس العبدة و«هيئة التنسيق الوطنية» حسن عبد العظيم و«جبهة التحرير والتغيير» قدري جميل و«مجموعة حميميم» ليان أسعد، وممثل «الاتحاد الديموقراطي الكردي» خالد عيسى الذي تعارض أنقرة حضوره السياسي، علماً أن عدداً منهم لم يرد على الدعوة أو اعتذر عن عدم الحضور، مثل معاذ الخطيب.[1]

هدف موسكو من المؤتمر هو إطلاع السياسيين على نتائج أستانة وتشكيل وفد موحد منهم ومن الفصائل المشاركة في عاصمة كازاخستان، للتفاوض مع وفد الحكومة السورية في جنيف بموجب مرجعية «بيان أستانة» التي عكست ميزان القوى العسكرية في سورية بعد أكثر من سنة على التدخل العسكري الروسي المباشر، وسط تراجع أميركي، خصوصاً خلال «المرحلة الانتقالية».

وتتضمن المرجعية الجديدة سبعة مبادئ:

1- غاب عن «بيان أستانة» أية إشارة إلى «بيان جنيف» الصادر عام 2012 والذي نص على تشكيل «هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة بين الحكومة والمعارضة، على أساس القبول المتبادل». كما نجح الجانبان الروسي والإيراني في حذف عبارة «العملية الانتقالية» التي اقترحها الوفد التركي في مسوّدة «بيان أستانة»، بحيث بات الحديث الآن يشمل «عملية سياسية» لتنفيذ كامل للقرار 2254 الذي صدر نهاية 2015 ونص على تشكيل «حكم تمثيلي وغير طائفي لتعديل الدستور وإجراء انتخابات».

وحذفت في البيان عبارة تتناول القرار 2118 الذي نص في فقرتين على «بيان جنيف»، مع إشارة إلى أن هذا البيان ورد في مقدمة القرار 2254

[1] للمزيد راجع : http://www.neworientnews.com/index.php/2013-08-24-22-28-18/42435-2017-01-25-08-07-07

2- نجح الوفد التركي في الحفاظ على عبارة «مجموعات المعارضة المسلحة» على رغم اعتراض وفدي إيران والحكومة السورية، إضافة إلى حذف عبارة «الجمهورية العربية السورية»، ووضع عبارة «الحكومة»، ورفض مطلب رئيس الوفد الحكومي اعتماد عبارة «المجموعة المسلحة» ومطلبه إسقاط كلمة «معارضة» لإعطاء انطباع بأن الأزمة السورية ليست سياسية، بل بين «الدولة» و«مسلحين» من دون مطالب سياسية، ولم يتم قبول كلمة المعارضة بوصفها تعني «فصائل ثورية».

3- لبى الجانب الروسي مطلباً للفصائل بإزالة كلمة «علمانية» التزاماً بموقف اتخذته المعارضة السياسية والعسكرية في مؤتمرها في الرياض نهاية 2015، ولكن حافظ «بيان أستانة» على دعم روسيا وإيران وتركيا «استقلالية» سورية «دولة غير طائفية ومتعددة الأعراق والأديان».

4- لم تلبَّ طلبات المعارضة باعتماد عبارة «منع خروق» وقف النار، بل حافظ البيان على عبارتي «تقليل الخروق وخفض عنف» في سورية من دون إشارة إلى «وقف شامل للنار» كما كانت الفصائل تأمل، خصوصاً ما يتعلق باستمرار هجوم القوات الحكومية السورية و«حزب الله» على وادي بردى بين دمشق وحدود لبنان، إضافة إلى إهمال رعاة اجتماعات أستانة مطلباً آخر يتعلق بـ «وقف التهجير الممنهج» و «المصالحات القسرية».

5- ضمنت روسيا في البيان قبول إيران «طرفاً ضامناً» لوقف النار، على رغم رفض رئيس وفد المعارضة محمد علوش، الأمر الذي حاول تداركه بإصدار موقف خطي شرح موقف المعارضين من «بيان أستانة». كما قُبلت تركيا «طرفاً ضامناً» رغم رفض الوفد الحكومي السوري، الذي طالب بـ «إغلاق الحدود التركية ووقف تمويل الإرهابيين وتدريبهم قبل أي خطوة أخرى».

6- وافقت إيران على اقتراح روسيا وتركيا تشكيل «آلية ثلاثية لمراقبة وقف النار» فوراً، بدل عبارة «النظر في تشكيل» هذه الآلية، إضافة إلى عدم قبول اقتراح الحكومة رفض تشكيل أي آلية رقابة أو رد على الخروق، ومطلب أن يكون وقف النار لفترة محددة.

7- بات القرار 2254 الذي صاغه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مرجعيةً لمفاوضات جنيف الرامية إلى «تنفيذ كامل» له، بما يتضمن تشكيل «حكم تمثيلي» لصوغ دستور وإجراء انتخابات، وسط أنباء عن تقديم موسكو مسودة دستور إلى أطراف سورية، بما يتضمن تصورها لمستقبل لسورية يقوم على اللامركزية و«تذويب» صلاحيات الرئيس لمصلحة دعم صلاحيات رئيس الوزراء ومجالس محلية ومجلس عسكري مشترك إلى حين إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.[1]

منصة بيروت 10 فبراير 2017

اختراع روسي إيراني لـمعارضة سورية بمعايير النظام[2]، بالتزامن مع الجهود التي تقوم بها المعارضة السورية لتشكيل وفد يمثل جزء من تطلعات السوريين إلى جنيف، في سبيل الوصول إلى حلّ سياسي وفق القرارات الدولية، برز عدد من التحركات التي اتخذ بعضها طابعاً سياسياً، وبعضها الآخر طابعاً إنسانياً من العاصمة اللبنانية بيروت. كان العامل المشترك بينها هو الإيحاء بأن "الثورة السورية ضد النظام قد انتهت"، وأن "الحرب الآن هي بين السوريين والإرهاب"، وأن "الحديث يجب أن يكون عن سورية فيما بعد انتهاء الأزمة"، على حدّ تعبير القائمين بتلك التحركات، التي قلّلت المعارضة السورية من أهميتها، واعتبر بعض المعارضين أنها "نوع من تشويش على جهود المعارضة في جنيف"، في الوقت الذي يبدو فيه أن روسيا تسعى لزج هذه المجموعات ضمن وفد المعارضة المفاوض في جنيف 4، في 20 فبراير/شباط 2017 كمكون جديد يمكن تسميته بـ"منصة بيروت" على غرار بقية المنصات المحسوبة على ما البعض ممن يسمي نفسه معارضة الداخل، وتبدو مواقفه أقرب إلى النظام مما هي إلى المعارضة، مثل منصات دمشق وأستانة وحميميم مثلاً.

[1] للمزيد راجع : http://www.alhayat.com/m/story/19795708
[2] للمزيد راجع : http://www.asharqalarabi.org.uk/%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%8A-4-%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%AA%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7_ad-id!409974.ks

في هذا السياق، عقد يوم الجمعة مؤتمر في العاصمة اللبنانية بيروت، تمّ خلاله الإعلان عن إطلاق "الكتلة الوطنية السورية"، التي تضمّ أحزابا من "معارضة الداخل" مقربة جداً من النظام.[1]

بدورها، شددت منى غانم من "تيار بناء الدولة السورية"، على "توازي مسار اجتماعات فيينا مع إطلاق الكتلة من بيروت". وفي ثاني بند من بنود مبادئ الكتلة، رأى الأمين العام لما يسمّى بـ"حزب الشعب" السوري، نواف الملحم، أن "مقام رئاسة الجمهورية السورية لا يجوز البت فيه في المحافل الدولية، بل يبقى محكوماً دوماً بإرادة السوريين، المتجسدة بانتخابات حرة ونزيهة ومراقبة دولياً". كما أكد الملحم على "ضرورة صياغة دستور جديد من قبل هيئة منتخبة أو هيئة منبثقة عن هيئة منتخبة". وشددت المبادئ أيضاً على "مواجهة الإرهاب".[2]

وقرأ مبادئ الكتلة الـ 18 الشيخ نواف عبد العزيز الملحم، نجل رئيس مجلس الشعب الأسبق عبد العزيز طراد الملحم، والأمين العام لـ "حزب الشعب"، وأكدت على وحدة سورية أرضاً وشعباً وسيادة، واعتبار مواجهة الإرهاب واجب على كل السوريين، ودعوة المجتمع الدولي إلى المساعدة على تنفيذ مقررات جنيف ومقررات مجلس الأمن الدولي وتشكيل سلطة انتقالية تضم ممثلين عن الحكومة والمعارضة.

وأكد المبدأ الثاني على انّ " مقام رئاسة الجمهورية العربية السورية لا يجوز البتّ فيه في المحافل الدولية، بل تتحكّم فيه الانتخابات النزيهة فقط".

وأكد رئيس تيار بناء الدولة السورية لؤي حسين أن "الحرب ضد السلطة السورية قد انتهت، والحرب ضد الإرهاب المتمثل بتنظيمي داعش والقاعدة لا تزال مستمرة".

[1] للمزيد راجع : http://www.awsatnews.net/?p=156274

[2] للمزيد راجع: https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/2/10/%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%80-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85

وتوقع حسين أن " تشكل محادثات جنيف خاتمة للأزمة السورية، بعد أن نجح لقاء أستانة في تحقيق وقف لإطلاق النار يشمل معظم مناطق سورية". [1]

مؤتمر للمعارضة السورية في بيروت برعاية روسية ايرانية وباحتفاء إعلامي ممانع وبخطاب يكاد يكون بشار الأسد قد صاغه شخصياً.

إنها بعض من المفارقات المذهلة التي أحاطت بإطلاق ما سمي بـ"الكتلة الوطنية السورية" والتي يفترض أنها تمثل معارضة الداخل السوري في احتفالية مدروسة عقدت الأسبوع الماضي في بيروت تمهيداً لمفاوضات جنيف المقررة بين النظام والمعارضة برعاية روسية وايرانية إلا أن الفصيل المعارض الذي أطلق فجأة في بيروت مختلف عن الفصائل التي فاوضت النظام سابقا في أستانا مثلاً..

عملياً تبدو التجمعات في تلك المنصات أشبه بالاستيلاء على حقوق السوريين "ضحايا وحشية النظام" من قبل من يشارك بالقتل والدمار والاجرام.

ما سمي بـ"منصة بيروت" ليس سوى وجه آخر للنظام لكنه هنا وجه رث مبتذل ويغطي على الجريمة الحاصلة في سورية وليس خلاصاً منها.[2]

مفاوضات جينيف 4 تاريخ 20شباط /فبراير 2017

أكملت "الهيئة العليا للمفاوضات" المنبثقة عن "مؤتمر الرياض"، تشكيل "وفد المعارضة السورية" إلى مفاوضات "جنيف 4"، بتسمية الوفد الذي تضمّن 21 مفاوضاً يمثلون "مختلف المكونات العسكرية والمدنية السورية". وضمّ "وفد المعارضة" 10 ممثلين عن الفصائل المسلحة عرفوا باسم "قائمة العسكر" و10 من "قائمة السياسيين"، وانتُخِبَ محمد صبرا كـ" كبير المفاوضين"، ونصر الحريري كـ"رئيس الوفد المفاوض"، وأليس مفرج كـ"نائبة للرئيس"، بالإضافة إلى تشكيل وفد استشاري يضم عشرين عضواً من الاختصاصيين في الشؤون السياسية والقانونية والعسكرية.

ومن المنتظر عقد جولة ثالثة من المحادثات بين وفدي المعارضة والنظام، في مدينة جنيف السويسرية، في 20 شباط/ فبراير 2017، برعاية "الأمم المتحدة."

[1] للمزيد راجع : http://www.all4syria.info/Archive/386963

[2] للمزيد راجع:https://rfsmediaoffice.com/2017/02/18/%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%AA-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF

"الهيئة العليا للمفاوضات" كانت قد اجتمعت في الرياض بين 10 و11 شباط2017، وأصدرت في اختتام اجتماعها، بياناً تضمّن التمسك بمناقشة "الانتقال السياسي بناء على بيان جنيف" ورفض "أي تدخل خارجي يطرح دستوراً أو وثائق نيابة عن الشعب السوري فيما يخص مستقبله"، و"التمسك بوحدة سورية ". كما تمسكت الهيئة بمطالبها من "التزام وقف النار وتنفيذ إجراءات بناء الثقة بموجب القرار 2254" و"خروج جميع القوات والمليشيات الأجنبية". وجددت موقفها من أن "لا دور على الإطلاق لبشار الأسد وزمرته في مستقبل سورية ". كما ثمّن المجتمعون جهود منظمة "العفو الدولية" التي كشف تقريرها عن الجرائم المريعة في سجن صيدنايا، مؤكدة أنّ الشروع في المفاوضات يتطلب الجدية واتخاذ إجراءات ملموسة لبناء الثقة عبر الالتزام بالهدنة، وتنفيذ مضامين البنود 12 و13 و14 من القرار الدولي 2254، وطالبت "المجتمع الدولي" بالعمل على وقف خروقات الهدنة التي تم توقيعها في 30 كانون أول/ديسمبر 2016.
وتشكيلة "وفد جنيف 4" من "قائمة العسكر" التي توصلت إليها "الهيئة العليا" في اختتام اجتماعها في الرياض، ضمت 10 ممثلين؛ توزعوا كالتالي؛ من الجنوب السوري: عن "الجبهة الجنوبية" بشار الزعبي وزياد الحريري وخالد النابلسي، وعن "جيش العشائر" راكان ضوكان، وعن "فيلق الرحمن" معتصم شمير. ومن الشمال السوري؛ عن "صقور الشام" مأمون حاج موسى، وعن "فيلق الشام" هيثم رحمة، وعن "لواء السلطان مراد" أحمد عثمان، وعن "حركة تحرير حمص" فاتح حسون، وعن "الجبهة الشامية" خالد أبا.
وكان رحمة وحاج موسى قد علقا مشاركتهما في اجتماع أستانة المقبل والمقرر، الأربعاء والخميس، احتجاجاً على "عدم وفاء" موسكو بإلزام دمشق "وقف إطلاق النار" خاصة في ريف دمشق. كما أن أنباء قالت إن مجموعة من "وفد أستانة" السابق ستحضر الاجتماع المقرر في 14 و15 شباط، في العاصمة الكازاخستانية، من دون تأكيد حضور رئيسه محمد علوش.
وغاب عن "قائمة العسكر" في "وفد جنيف 4" ممثل "جيش الإسلام" و"كبير المفاوضين" في "جنيف 3" محمد علوش، الذي كان على رأس "وفد أستانا" التي عقدت في 23 و24 كانون الثاني/يناير 2017. ويُعتقد أن ممثل "صقور الشام" مأمون حاج موسى، قد يتخلى

عن مقعده لمصلحة محمد علوش. وكذلك غاب ممثل "أحرار الشام" التي تعرض موقع لها في ريف إدلب، لقصف بصاروخ أطلقته روسيا من البحر.

في حين أن "قائمة السياسيين" ضمت خمسة ممثلين عن "الائتلاف الوطني السوري"، ومنهم نصر حريري الذي كُلّف رئاسة الوفد، وفؤاد عليكو ممثلاً للأكراد، ومحمد الشمالي ممثلاً للتركمان، وعبد الأحد صطيفو. كما ضمّت القائمة ثلاثة ممثلين عن "هيئة التنسيق" هم أليس مفرج وعبد المجيد حمو ونشأت طعيمة، ومستقلان هما محمد صبرا وبسمة قضماني، ومستشارون وخبراء. وغاب عن "قائمة السياسيين" اسم رئيس "الهيئة العليا" رياض حجاب.

وأضافت "الهيئة العليا" إلى "قائمة السياسيين" كلاً من علاء عرفات ممثلاً لـ"مجموعة موسكو"، وخالد المحاميد ممثلاً لـ"مجموعة القاهرة" رغم أنه أكد على صفته المستقلة[1].

وقال المتحدث باسم "الهيئة العليا" منذر ماخوس: "ما يتعلق بالمقعد المخصص لموسكو والقاهرة هناك اسمان مقترحان ولكن تستطيع هاتان المنصتان أن تستبدلهما بأشخاص آخرين تراهم أكثر مناسبة". إلا أن ذلك أثار ردود فعل لدى "مجموعة موسكو" بزعامة رجل الكرملين قدري جميل، و"مجموعة القاهرة"، اللتين طالبتا بعقد اجتماع ثلاثي بين المجموعات الثلاث لتشكيل "وفد المعارضة." [2]

قامت هيئة المفاوضات العليا بتشكيل وفد يضم 10 ممثلين لفصائل المعارضة المسلحة و11 يمثلون مختلف أطراف الحراك السياسي، قدمت منصتا القاهرة وموسكو مقترحاً بأن يتم تشكيل الوفد بالتساوي أي 3 مندوبين من هيئة المفاوضات و3 مندوبين من منصة موسكو و3 مندوبين من منصة القاهرة و3 مندوبين يمثلون الفصائل المسلحة، ويترك 3 للمستقلين والأكراد والمرأة.

[1] للمزيد راجع : http://www.alhurra.com/a/syria-negociations/347504.html

[2] للمزيد راجع : http://www.almodon.com/arabworld/2017/2/13/%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-4-%D8%A7%D9%83%D8%AA%D9%85%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%8A%D9%86

أما المقترح الروسي فجاء مختلفاً، ومن المتوقع أن تقدمه موسكو لممثلي فصائل المعارضة المسلحة التي ستشارك في أستانا، وستناقشه مع دي ميستورا المبعوث الدولي الخاص بالشأن السوري، ويأتي المقترح الروسي على النحو التالي:

4 مندوبين عن هيئة المفاوضات والائتلاف.

مندوبان عن منصة القاهرة (جهاد مقدسي وجمال سليمان).

مندوبان عن منصة موسكو (قدري جميل وعلاء عرفات).

مندوب واحد عن منصة حميميم (التي تشكلت في قاعدة حميميم على إثر عقد اتفاقات هدنة ومصالحة على مدار العام الماضي، وغالبا سيكون اليان أسعد).

مندوب واحد عن منصة أستانا (والمقصود بها ممثل للقوى السياسية التي شاركت في لقاء أستانا منذ عامين وسيكون هذا المندوب رندة قسيس) [1]

وفد المعارضة المشارك في مفاوضات جنيف 4:

1- نصر الحريري/ الائتلاف

2- محمد صبرا/ مستقل

3- محمد الشمالي/ ائتلاف تركماني

4- فؤاد عليكو / ائتلاف كردي

5- أليس مفرج/ هيئة التنسيق

6- عبد المجيد حمو/ هيئة التنسيق

7- نشأت طعيمة/ هيئة التنسيق

8- عبد الأحد صطيفو/ الائتلاف

[1] للمزيد راجع :- https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2017/02/15/%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-4.html

9- خالد محاميد/ منصة القاهرة

10- بسمة قضماني/ مستقلة

11- علاء عرفات/ منصة موسكو

أسماء العسكريين:

1- فاتح حسون/ حركة تحرير حمص -الشمال

2- بشار الزعبي/ الجبهة الجنوبية-الجنوب

3- معتصم شمير/ فيلق الرحمن - الجنوب

4- أحمد عثمان/ لواء السلطان مراد - الشمال

5- زياد الحريري/ الجبهة الجنوبية - الجنوب

6- راكان ضوكان- الجبهة الجنوبية- الجنوب

7- خالد ابا/ الجبهة الشامية / الشمال

8- مأمون حاج موسى- صقور الشام / الشمال

9- هيثم رحمة / فيلق الشام - الشمال

10- خالد النابلسي/ الجبهة الجنوبية – الجنوب[1]

ختام مفوضات جنيف 4:

بعد تسعة أيام من المفاوضات، أعلن مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستافان دي ميستورا مساء الجمعة (الثالث من آذار/ مارس 2017) التوصل إلى جدول أعمال "واضح" من

[1] للمزيد راجع : http://www.almodon.com/arabworld/2017/2/13/%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-4-%D8%A7%D9%83%D8%AA%D9%85%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%8A%D9%86

أربعة عناوين في ختام جولة المفاوضات التي عرفت بجنيف "4" بين ممثلي الحكومة والمعارضة السوريتين في سويسرا، على أن يدعو إلى جولة جديدة هذا الشهر.

وقال دي ميستورا بعد لقاءات جمعته بوفد الحكومة السورية ووفود المعارضة الثلاثة "اعتقد أن أمامنا الآن جدول أعمال واضحا"، مشيرا إلى أنه يتضمن "أربعة عناوين" هي الحكم والدستور والانتخابات ومكافحة الإرهاب، سيتم بحثها "في شكل متواز".

وأشار المبعوث الأممي إلى أن موضوع مكافحة الإرهاب تمت إضافته بطلب من الحكومة السورية. وأضاف دي ميستورا "اعتزم دعوة الأطراف السوريين إلى جولة خامسة هنا في آذار/ مارس2017 ". واتسمت جولة المفاوضات الحالية بين الحكومة والمعارضة السوريتين، التي بدأت في 23 شباط/ فبراير2017 كما سابقاتها بالخلاف الكبير على الأولويات بين الطرفين.

وأصرت المعارضة على تناول موضوع الانتقال السياسي أولا، وهو الأهم في نظرها تمهيدا لإيجاد حل سياسي لنزاع مستمر منذ حوالي ست سنوات تسبب بمقتل أكثر من 310 آلاف شخص.

في المقابل، طالبت الحكومة منذ البداية بإضافة مكافحة الإرهاب إلى العناوين الثلاثة، الأمر الذي اعتبرته الهيئة العليا للمفاوضات، التي تضم أطيافا واسعة من المعارضة السياسية والعسكرية، "مماطلة" من قبل النظام لعدم الخوض في الانتقال السياسي.

ورغم ذلك، صرح رئيس وفد الهيئة العليا التفاوضي نصر الحريري بعد إعلانه انتهاء المفاوضات الجمعة قائلاً: "رغم أننا نعود بدون نتائج واضحة في يدينا لكن أقول إن هذه المرة كانت ايجابية أكثر" من السابق، وأضاف الحريري "هذه المرة الأولى التي ندخل فيها بعمق مقبول لنقاش مستقبل سورية، لنقاش الانتقال السياسي في سورية ".

ولم ينجح المبعوث الدولي في عقد جلسة تفاوض مباشرة واحدة. ولم تلتق الوفود وجها لوجه إلا في الجلسة الافتتاحية التي اقتصرت على كلمة ألقاها دي ميستورا وقال فيها إنه لا يتوقع خرقا ولا معجزات. [1]

[1] للمزيد راجع : http://www.dw.com/ar/%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-4-%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%85%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A7%D8%B6%D8%AD/a-37806007

ويعتزم "دي ميستورا" الدعوة مجدداً إلى جولة خامسة في جنيف خلال شهر آذار2017، وأضاف قائلاً "القطار جاهز، إنه يقف في المحطة. كل شيء جاهز وهو بحاجة فقط لمن يشغله".

وأضاف دي ميستورا في مؤتمر صحفي مساء الجمعة عقب اجتماعه بوفدي المعارضة السورية ونظام الأسد، أن الجولة الرابعة التي بدأت يوم 23 شباط الماضي شهدت محادثات مكثفة وواجهتها صعوبات، لكنه تحدث عن لقاءات بناءة، وعن تحقيق تقدم مقارنة بالجولات السابقة.

وأشار أن الهدف من هذه المفاوضات هو تنفيذ القرار الدولي 2254، وقال إنه يتوقع أن تمضي الأطراف المتفاوضة في وضع اتفاق إطاري يفضي إلى تنفيذ القرار الدولي المذكور.

وأوضح المبعوث الدولي أن جدول الأعمال بات الآن "واضحاً"، وهو يضم أربع "سلال" ستتم مناقشة القضايا الواردة فيها بشكل متواز في الجولات القادمة. والسلال الأربع هي:

1- إنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق على ذلك خلال ستة أشهر.

2- وضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، مع الأمل في أن تتحقق في ستة أشهر.

3- إجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، وذلك خلال 18 شهرا، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل السوريين خارج بلادهم.

4- وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب والحوكمة الأمنية وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد.

وأشار المبعوث الدولي إلى أنه سيطلع خلال أيام الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على نتائج جولة جنيف الرابعة، ويقدم بعد ذلك تقريرا لمجلس الأمن الدولي.

الحريري: للمرة الأولى ناقشنا بعمق مستقبل الانتقال السياسي

واتسمت جولة المفاوضات الحالية بين المعارضة السورية ونظام الأسد التي بدأت في 23 شباط كما سابقاتها بخلاف كبير على الأولويات بين الطرفين، الانتقال السياسي أو الإرهاب.

من جانبه، رأى رئيس وفد المعارضة السورية "نصر الحريري" إن محادثات جنيف 4 هي تدخل للمرة الأولى بعمق مقبول لنقاش مستقبل الانتقال السياسي في سورية.

الحريري وخلال مؤتمر صحفي قال "مستعدون للانخراط بأي وقت في هذه المفاوضات حتى نعود لبلدنا سورية "، مشيراً إلى أن النظام جلب الإرهاب إلى سورية لتشويه صورة الثورة السورية"، مشدداً في الوقت نفسه على أن مقاتلي الجيش الحر هم الذين نعتمد عليهم لمحاربة الإرهاب.

ولفت الحريري إلى أن "الميليشيات الطائفية الموالية للنظام تمارس نفس جرائم تنظيم داعش".

كما أشار رئيس وفد المعارضة المفاوض إلى أن المبعوث الدولي طرح ورقة من 12 بنداً عن المبادئ الأساسية العامة للحل في سورية، وهي مقبولة ومستقاة مما قدمناه العام الماضي، وكثير من البنود موجود في القرارات الدولية، ولدينا بعض الملاحظات لإغناء ورقة المبادئ"، معتبراً أن تلك الورقة تثبت أن الشعب السوري وحده يحدد مصيره بالطرق الديمقراطية.

ورداً على سؤال "لماذا لم نسمع منكم أية إدانة للاحتلال التركي لأية قرى سورية؟" قال الحريري "كان أولى أن تصف الاحتلال الروسي والإيراني وطائرات 64 دولة، وطائرات إسرائيلية، ونتحدث بعدها عن السيادة، وأضاف "من يقاتل الآن في درع الفرات هو الجيش الحر، ونحن نرحب بأي جهد دولي لمحاربة داعش، ليس على طريقة النظام".

وكان دي ميستورا قد اجتمع بوفد النظام برئاسة بشار الجعفري، كما التقى ممثلين لما يعرف بمنصتي القاهرة وموسكو المقربتين من روسيا، وقبل الإعلان عن انتهاء الجولة الرابعة من مفاوضات جنيف، قال جهاد المقدسي عضو وفد منصة القاهرة إن دي ميستورا سلم الوفود وثيقة من 12 نقطة تتعلق بجدول الأعمال.

هذا ومن المقرر أن تنعقد جولة جديدة من محادثات آستانا يوم 14 آذار2017، حيث في حيث أشار مسؤولون روس إلى أن محادثات جنيف قد تستأنف في 20 من الشهر ذاته. [1]

[1] للمزيد راجع : http://orient-news.net/ar/news_show/132990/0/%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%AC%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF-

مؤتمر القاهرة (3) 2017:

قال قاسم الخطيب، عضو الأمانة العامة في تيار الغد السوري، إن مؤتمر القاهرة 3 يأتي في ظل متغيرات استجدت على الساحة السورية والدولية تحتاج إلى تكاتف كل القوى الوطنية الديمقراطية في سبيل الوصول إلى حل سياسي يحقق آمال الشعب السوري وأهداف الثورة السورية.

حيث اعتبر قاسم الخطيب أن مؤتمر القاهرة 3 هو تتمة لمؤتمر القاهرة 2 والقاهرة 1 وأنه استمرار لما بدأته اللجنة التحضرية التي بدأت عملها في القاهرة في 2015/1/22 وتوجت بالمؤتمر الذي عقد في أيام 7 و8 و9 من شهر حزيران/يونيو 2015، والآن يأتي مؤتمر القاهرة 3 للتأكيد على الثوابت التي أقرت في القاهرة 2، وهناك متغيرات على الساحة السورية والساحة الإقليمية دعت السيد أحمد الجربا كشخصية وطنية سورية إلى الدعوة لهذا المؤتمر.

وبحسب الخطيب "يأتي مؤتمر القاهرة 3 للتأكيد على وثيقة العهد الوطني وخارطة الطريق التي اعتمدتها المعارضة السورية ممثلة بمنصة القاهرة، وسيعمل المؤتمر على جمع أكبر طيف من المعارضة السورية، وإشراك كل القوى السورية التي تؤمن بالحل السياسي وأن العسكرة لن تفضي إلا إلى مزيد من سفك الدماء والتهجير". وأكد على أن منصة القاهرة تؤمن أنه يجب إطلاق العملية السياسية والتوصل إلى حل تفاوضي يرضي الشعب السوري ويحقق أهداف الثورة السورية.

كما أكد الخطيب على أن هناك "لجنة متابعة" تقوم بدعوة كل القوى الوطنية الديمقراطية ممن حضر مؤتمري القاهرة السابقين أو تخلف عن الحضور في السابق بهدف توسيع المشاركة وتوسيع القاعدة الجماهيرية لمنصة القاهرة. منوها بأن المعارضة السورية عندما لجأت إلى مصر كان ذلك لإيمانها بأن القاهرة هي عمق لدمشق ودمشق هي عمق للقاهرة، وأن المعارضة السورية التي تشكل منصة القاهرة بعيدة عن أي أجندات خارجية وتعمل على استقلال القرار السوري، وهذا ما وجدته في القاهرة، وأضاف "كما أن مصر

%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A9

هي شريكة لنا في محاربة الإرهاب، ونحن نعمل على الاستفادة من المصريين في بناء مشروعنا الوطني".

وأضاف الخطيب أنه في 2014/1/22 عندما كان السيد أحمد الجربا رئيسا للائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة ذهبت المعارضة إلى جنيف، وللأسف فإن وقاحة من كان يمثل النظام، وهو وليد المعلم، كانت بادية حيث رفض كل أشكال المعارضة، وكان أول ما تكلم به أنه لا توجد ثورة في سورية ولا توجد معارضة، واتهمنا بأننا إرهابيين وأنه لا يتفاوض مع الإرهابيين، وكان يطرح شعار محاربة الإرهاب.

كما أشار الخطيب إلى أن من كان يؤيد بشار الأسد ويقاتل إلى جانبه على مدار السنوات الخمس الفائتة لم يعد يريد اليوم أن يكون لبشار الأسد دور في مستقبل سورية، وهذا الأمر بات واضحا، ومن يحمي بشار الأسد اليوم هو الميليشيات العراقية والإيرانية وميليشيا حزب الله وسلاح الجو الروسي. وقراءتنا تقول إن ملايين السوريين لم يعودوا يقبلون أن يكون لبشار الأسد دور في مستقبل سورية. [1]

إن أي دعوة للحوار بين النظام والمعارضة ليست مبنية على تنفيذ مقررات جنيف هو حوار ملتبس والمقصود به ضرب المقررات الدولية وحق الشعب السوري وثورته. فالروس هم حلفاء النظام وقد عمدوا لحمايته بكل الوسائل العسكرية والسياسية، وشاركوا في قتل الشعب السوري الذي أصبح يجد فيهم خصما له. والائتلاف السوري بصفته ممثلا عن الشعب السوري ومن منطلق الشرعية التي حصل عليها عربيا وإقليميا، لن يقبل الدخول في مبادرات جديدة بإمكانها أن تنسف كل المقررات الدولية والأممية ومقررات جنيف 1 التي تضمن حلولا سياسية وحقوقية.

فروسيا بمؤتمرها المزعوم حاولت أن تتجاهل هذه المبادرات وإعادة الشعب السوري وثورته إلى المربع صفر. حيث أنه لم يتم تمثيل كلا من الفصائل التالية في جنيف 4:

- حركة أحرار الشام

[1] للمزيد راجع: http://www.alghadalsoury.com/2017/01/15/%D9%82%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%A8-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-3-%D9%8A%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D9%83/

- جيش الإسلام
- جيش المجاهدين

إضافة لفصائل أخرى أصغر من المذكورة وبالتالي لا يعتبر الجسم الأساسي للفصائل العسكرية مشارك في المؤتمر بل يمكن القول ان نسبة 10% من الثوار مشاركين على الاكثر.

سيتهرب المجرم بشار الأسد من أي التزامات دولية كما تهرب من الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي ومخرجات جنيف التي قضت بتشكيل هيئة حكم انتقالي بصلاحيات كاملة لا وجود لمنظومة الحكم السابقة فيها.

إن النظام المجرم يعرف أن سر بقائه هو لجوؤه إلى الحل العسكري، وأن أي حل سياسي سيفضي لا محالة لرحيله، وكذلك تفعل إيران حيث تصر الميليشيات الإيرانية على خرق الهدنة التي أعلن عنها في حلب وسورية وتصر على متابعة الخيار العسكري، ولا تريد حلا سياسيا، وتواصل ميليشياتها استهداف المدن والبلدات السورية في ريف دمشق وحمص وغيرها.

نستطيع القول إن هناك مشروعا إيرانيا فارسيا في المنطقة يدفع ثمنه الشعب السوري، ونحن كسوريين ندفع ضريبة عن العالم العربي كله أمام هذا المشروع الطائفي، ونحن نبحث عن مشروع عربي بعد دحر الاستبداد في سورية، ونعول على الجامعة العربية وعلى دورها.

أولا: إن السوريين يستشعرون وبإحباط هائل أن المجتمع الدولي لم يتحمل مسؤولياته القانونية والإنسانية وأن الأبواب مؤصدة أمام شعب تذبحه "حكومته" في وضح النهار في حين أن سورية دولة عضوا مؤسساً في الجمعية العامة للأمم المتحدة والجامعة العربية ووقعت على العديد من الاتفاقيات الدولية لحفظ الأمن والسلام الدوليين ومختلف الاتفاقيات المتعلقة بحماية المدنيين ولكنه اليوم يعيش وللعام السابع على التوالي وكأنه ترك وحيداً ليواجه أعظم كارثة إنسانية تشهدها سورية في تاريخها.

إن هناك شركاء لقتل شعبنا يراهم العالم ولكنه يغض الطرف ويصم أذنيه عنهم مستبيحا مستقبل السوريين ومهدداً بأن تجتاح سورية والمنطقة عاصفة طائفية هوجاء لا تبقي ولا

تذر من بين مخاطر استراتيجية أخرى ماثلة كأن يتطور الصراع خارج حدود سورية لا سيما بعد زراعة واستقطاب التنظيمات الإرهابية والمتطرفة ومن كل حدب وصوب وتغذيتها.

ثانياً : إن استسلام المجتمع الدولي في التعامل مع النظام السوري من خلال مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية كان غطاء لتدخل حلفاء النظام وليحرم السوريون فقط من أن يكونوا شركاء في بناء تصورات الحل لمستقبلهم وكان ذلك سبباً مباشراً في فشل كل تلك الجهود الدبلوماسية حتى الآن لأن جميع المبادرات لم تلب مطالب الشعب السوري من جهة ولأن النظام لم يلتزم بها من جهة أخرى و كانت تعد المبادرات بعيداً عن مشاركتهم الفعالة بينما كانت آلة القتل والدمار تعمل فيهم بكل أصناف الأسلحة من مدافع وطائرات وصواريخ بالستية إلى السلاح الكيماوي.

ثالثا :إن النظام المجرم كان يعمل ومنذ بداية الثورة لدفع الشعب لليأس و لنداء الخلاص من خلال تدمير العامل الإنساني والمدني بالقتل والاغتيال والاجرام الممنهج فإما أن يقوم المجتمع الدولي بواجباته تجاه شعب آمن بالقيم العالمية وساهم في نشرها ورعايتها وفي الحفاظ عليها وإما أن يعطى الشعب حقه الكامل في الدفاع عن نفسه وأرضه وتمكينه بذلك بالوسائل الكفيلة للدخول للمرحلة الانتقالية وبما لا يهدد وحدته الوطنية والترابية ويمكنه من تحقيق سيادته الكاملة على كامل أراضيه ويساعد على طرد وملاحقة جميع المقاتلين العرب والأجانب وجميع التنظيمات المسلحة الوافدة من خارج الحدود للتخلص من شبح التطرف والإرهاب الوافد عبر الحدود.

رابعا: إن انسداد المسار الداخلي يؤكد ما يؤمن به شعبنا أنه لا توجد أرضية مشتركة أو نقاط للالتقاء مع هذا النظام وقد توافق على ذلك في وثائق القاهرة والبيان التأسيسي لكل من المجلس الوطني والائتلاف الوطني والجيش الحر والهيئة العامة للأركان والتي دعت جميعها لإسقاط النظام والمشكلة الحقيقية لا تكمن في النظام بل في بنيته والتي لا تدافع عن أي شيء نلتقي فيه معها حتى نتشارك معها السلطة أو نحاورها فإن كان في الدفاع عن الشعب فهو يقتله وإن كان عن البنية التحتية فهو يدمرها وعن النسيج الاجتماعي فهو يمزقه وعن أرض الوطن فهو يقسمها ولذلك سيكون التفاوض معه على مبدأ التشارك

بالسلطة يضيع عنصر المحاسبة ولكن ذلك لا يعني إقصاء ممن لم تتلطخ يديه بالدم والدمار من أهل النظام من المشاركة والإسهام في الإنقاذ الوطني وفي عملية البناء وفي مجموعة الإنقاذ الوطني شخصيات مدنية وعسكرية ذات حيثية وموقع داخل النظام لم تتلطخ أياديها بالدم والدمار لم تسنح لها الفرصة للتعبير عن نفسها وقوتها و تنتظر الفرصة المناسبة للخروج من رحى الأزمة وإعادة الأمور إلى مسارها ونصابها الوطني الطبيعي في نظام وطني ديمقراطي تعددي على قاعدة اعتبار الدم السوري والوحدة الوطنية والترابية خطوطاً حمراء لن يسمح بتجاوزها مهما كلف الثمن.

مما سبق نجد أن الممثل السياسي للثورة السورية يمتهن دور الممثل وهو أقرب للنظام المجرم منه حتى للمعارضة وبعيدا كل البعد عن الثورة والسبب وراء هذا اننا كثورة لم نوجد جسم ثوري ويمثل الشارع الحقيقي للثورة وإن كان هناك بوادر لذلك كالمجلس الوطني السوري الذي تشكل في 2تشرين الأول/أوكتوبر2011 ولم يكتب له النجاح لأسباب عدة داخلية وخارجية ، والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي تشكل في 8-11 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 ولم يكتب لهما النجاح في قيادة الثورة والارتقاء لطموحات الشعب الثائر[1]، وانحسار ثقة الشعب الثائر بهم، واستخفاف الدول العربية والغربية بها؛ ففي ظل عدم وجود القيادة السياسية الواعية والمجمع عليها من الثائرين.

وبما أن العلاقة بين الداخل والخارج ليس تقاسم لمهام الثورة انما انقسام مع ان العبرة بالعمل وليس بالمكان فيجب الابتعاد عن مصطلح "الداخل خير مطلق والخارج شر مطلق"

وأسباب فشل الممثل السياسي الأقرب للثورة السورية في قيادة الثورة عدة منها:

1. الضعف السياسي بسبب غياب أدنى عمل سياسي خلال عقود من الحكم الديكتاتوري.
2. اختلاف ولاءات الأعضاء بحسب الدول الداعمة.
3. الاحقية في تمثيل الشعب السوري لمن عاش همومه وشاركه في تضحيته.
4. الخلافات المستحكمة بين مكوناته وظهورها للعلن.

[1] بتقديري لم يوجد جسم سياسي ثوري منذ انطلاق الثورة وحتى تاريخه، انما هناك معارضة لها علاقات مع بعض الاجسام الثورية، وهناك معارضة مصطنعة بمصانع النظام المجرم .

5. النظام المجرم الهمجي طائفي الجذور ستاليني الأسلوب.
6. الموقف الروسي المساند للعصابة المجرمة.
7. ضعف الموقف العربي (ووقوف كلا من الجزائر والعراق لجانب النظام المجرم).
8. دور تركيا الإنساني بدلا من القوة الاستراتيجية.
9. ازدواجية المواقف وتناقضها من قبل الدول الغربية والاوربية.
10. موقف الصهيونية من الثورة السورية يتلخص باعتبار الأسد حاكم غير شرعي وضعيف السند داخليا اقل الضررين وأهون الشرين.

وبتقديري يجب أن يكون للثورة جسم سياسي متماسك داخلياً يتم فيه تمثيل كلا من:

أ- العسكريين

ب- تيارات المعارضة التقليدية (أخوان - اشتراكيين - ديمقراطيين - الخ)

ت- ممثلي الحراك الثوري السلمي

ث- المجالس المحلية

ج- شخصيات مستقلة وطنية وثورية

ولكي يقوم بدوره على أكمل وجه لابد من ان:

1. يحظى بدعم الشارع الثوري في الداخل السوري ويلقى قبول من الفصائل وتنفيذ قراراته
2. اعتراف دولي من الجامعة العربية والأمم المتحدة والحصول على الثقة والاعتراف القانوني وليس فقط الاعتراف السياسي.
3. العمل بشكل مؤسساتي بعيدا عن محاصصة الأحزاب وبشكل وطني.
4. الا يتبع لأجندات خارجية.
5. ان يجمع الكفاءات وأصحاب الخبرات.

6. عدم الانشغال بالأمور الخدمية والاغاثية.

الحل السياسي المقترح:

لا يمكن ان يكون لبشار المجرم ولكل من تلطخت يداه بدم الشعب الثائر أي دور في المرحلة القادمة.

التفاوض انطلاقا من مقررات مؤتمر جنيف 1.

الضمانة الدولية والتنفيذ الفوري؛ ويعبر عن بداية الحل بوقف العمليات العسكرية وإطلاق سراح المعتقلين كمبادرة حسن نية للشروع بالحل السياسي.

الا يتم تعطيله من قبل روسيا وإيران حلفاء المجرم، فالمشاركة الميدانية للروس والإيرانيين باتت ظاهرة للجميع ويوجد حالياً عدد كبير من المليشيات الإيرانية منها:

1. الحرس الثوري الايراني
2. حزب الله اللبناني
3. جمعة أنصار الله اليمنية
4. لواء ابو الفضل العباس
5. عصائب اهل الحق
6. حزب الله العراقي
7. لواء ذو الفقار
8. كتائب سيد الشهداء
9. قوات الشهيد محمد باقر الصدر
10. حرك حزب النجباء
11. فيلق الوعد الصادق
12. لواء اسد الله
13. لواء الامام الحسين
14. فوج التدخل السريع
15. جيش المهدي

16. مجموعات شرق اسيوية وجنسيات متنوعة

الشعب السوري بثورته الوطنية السلمية الشاملة، مصمم على متابعة طريقه نحو استرداد حريته وكرامته، مهما بلغت التضحيات، لكن لا يجوز أن يترك لوحده يواجه آلة القمع الوحشية، التي تنتهك كلّ القيم الإنسانية. وعلى المجتمع الدوليّ أن يتحمّل مسئوليته كاملة، لحماية المدنيين، من الانتهاكات الخطيرة التي ترتكب بحقهم.

فالثورة وسيلة لتحقيق اهداف بعينها قامت من اجلها وليست غاية لذاتها الثورة ليست عملية اصلاح انما عملية تغيير جذري، ويتم الوصول لذلك من خلال:

1-دستور"مؤقت" يمثل دستور الثورة ومرتكزاً لدستور العقود القادمة.

2-جيش وطني يكون نواة لجيش سورية المستقبلي يحرس الأراضي المحررة، ويحرر بقية سورية، ويحمل عقيدة وظيفية واضحة يتربى عليها.

3-إدارة حكم محلية واسعة الصلاحيات تنتهج الحكم الرشيد والمشاركة الشعبية.

4 -قضاء مستقل ونافذ، مع مرجعية واحدة في القانون والإجراءات .

5-عودة المهجرين وتفعيلهم في مؤسسات الثورة والمجتمع، واستعادة "المتقاعدين" من الثورة .

6- حماية "الثوار" مبكراً بالمشروعية الشعبية قبل ملاحقتهم في المستقبل للتخلص منهم.

7- اعتراف دولي يبدأ بالأقرب ثم الأقرب، ويفرض نفسه بالمشروعية الشعبية وبالجيش الموحد وبالمنطقية في التعامل .

إن تحالف الشر المتمثل في التحالف الصليبي الصهيوني – الباطني بكل ميليشياته الإرهابية العابرة للحدود اتخذ من مكافحة الإرهاب، والتصدي له شعاراً وهمياً للعدوان على المنطقة العربية وإبقاء إخضاعها لسيطرته ونهب ثرواتها، وعدم السماح لها بالانعتاق في سورية خصوصاً، وبقية دول الثورات العربية عموماً فحرك الانقلابات ضدها، وعدم

المساس بنظام السفاح مع أنه أصل الإرهاب والفوضى في المنطقة. لذا نوصي الثوار السوريين بالوحدة في جسم واحد لدفع الخطر.

أثبتت المأساة السورية عجز ما يسمى بالمجتمع الدولي، ومجلس الأمن عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، والتضحية بمصائر الشعوب حين يتعلق الأمر بمصالح الدول الكبرى.

الفهرس

هيئة التنسيق في دمشق حزيران 2011 2
مبادرة كوفي عنان (حزيران 2012) التي أوصلت إلى جينيف 1 5
وثيقة العهد الوطني التي أقرها مؤتمر المعارضة السورية المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 2-
(مؤتمر القاهرة 1) 2012/7/3 9
مبادرة من محمود عباس ببداية 2013والتي أوصلت الى جينيف 2: 19
قرار مجلس جامعة الدول العربية بخصوص جنيف 2 تاريخ 2013/11/3 26
موسكو 1 بتاريخ 29 كانون الثاني 2015 29
موسكو 2 في مبنى معهد الاستشراق الروسي بتاريخ 6-9 نيسان2015 33
مؤتمر القاهرة 2 الذي عقد في 8 -9 /6/ 2015 36
اجتماع فيينا 1 في 29-30 أكتوبر/ تشرين الأول 2015 40
اجتماع فيينا 2 يوم 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 باسم المجموعة الدولية لدعم سورية 41
اجتماع فيينا في نهاية 2015 وصولا الى جينيف 3 44
مؤتمر المعارضة الموسع في الرياض المنعقد في الفترة من 8–10 ديسمبر 2015 46
جينيف 3 يوم الأحد 31كانون الثاني 2016 50
مؤتمر وزاري للمجموعة الدولية لدعم سورية في ميونخ يوم الخميس 2016/2/11 52
تيار الغد السوري برئاسة أحمد الجربا، الاجتماع التأسيسي في القاهرة11آذار2016 52
قاعدة حميميم: 54
تيار بناء الدولة السورية، دمشق 10 أيلول/سبتمبر 2011 57
منصة القاهرة للمعارضة السورية: 57
منصة موسكو 59

63 ..... تركيا وروسيا (وقف إطلاق النار) يوم الخميس 2016/12/29
64 ..... مؤتمر الأستانة (2) بتاريخ 2-4 تشرين الأول/أكتوبر 2016
65 ..... روسيا بالتعاون مع تركيا وإيران 2017/1/23
68 ..... منصة بيروت 10 فبراير 2017
70 ..... مفاوضات جينيف 4 تاريخ 20شباط /فبراير 2017
78 ..... مؤتمر القاهرة (3) 2017: